

المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق  
The Consultative Center for Studies and Documentation



المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق  
The Consultative Center for Studies and Documentation

# التقرير الإنمائي

تقرير دوري يتناول التطورات الانمائية والاقتصادية البارزة

# The development report

A periodical report that deals with the prominent economic issues and its developmental progress



العدد الخامس عشر  
تشرين الأول ٢٠١٦

Volume Fifteen  
October 2016

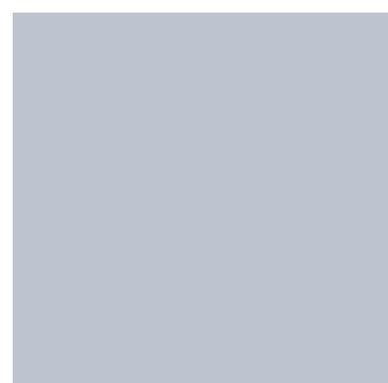




# التقرير الإنمائي

تشرين الأول ٢٠١٦

العدد الخامس عشر





المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق  
the Consultative Center for Studies and Documentation

مؤسسة علمية متخصصة تُعنى بحقلي الأبحاث والمعلومات

التقرير الإنمائي: يرصد ويلخّص ويترجم أهمّ الأبحاث والدراسات والمشروعات الإنمائية المتعلقة بلبان الصادرة عن مراكز الأبحاث الدولية والمؤسسات العامة والخاصة.

إعداد: قسم الدراسات الاقتصادية.

صادر عن: المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق

تاريخ النشر: تشرين الأول ٢٠١٦ الموافق محرم ١٤٣٨ هـ.

العدد: الخامس عشر

الطبعة: الأولى

حقوق الطبع محفوظة للمركز

العنوان: بئر حسن - جادة الأسد - خلف الفانترزي وورلد  
بناية الإنماء غروب - الطابق الأول.

هاتف: ٠١/٨٣٦٦١٠

فاكس: ٠١/٨٣٦٦١١

خليوي: ٠٣/٨٣٣٤٣٨

Baabda 10172010

Beirut-Lebanon

P. o. Box: 24 / 47

e. mail: dirasat@dirasat.net

http: www. dirasat. net

## ثبت المحتويات

٧	مقدمة العدد
٩	الفصل الأول : التضخم في لبنان : المفهوم والقياس، المصادر، الآثار وسبل المعالجة
١٣	١ . مفهوم وقياس التضخم في لبنان
١٤	٢ . آلية مصادر التضخم
١٩	٣ . الآثار الناجمة عن التضخم
٢٠	٤ . سبل معالجة التضخم
٢٣	الفصل الثاني : دعم المؤسسات الرسمية اللبنانية ضمن خطة العام ٢٠١٥ لاستجابة لبنان للأزمة السورية
٢٥	١ . ملامح الخطة وحيثياتها
٢٦	٢ . توزيع الدعم للمؤسسات الاجتماعية
٢٧	٣ . دعم المؤسسات التعليمية
٢٩	٤ . دعم وزارة الطاقة والمياه
٣١	٥ . البلديات واتحادات البلديات
٣٢	٦ . دعم المؤسسات الصحية
٣٣	٧ . دعم وزارة الزراعة
٣٥	٨ . أشكال دعم إضافية أخرى للمؤسسات العامة
٣٧	الفصل الثالث : خارطة منظمات المجتمع المدني في لبنان : دراسة ميدانية
٣٩	أولاً: توصيف عمل منظمات المجتمع المدني في لبنان
٣٩	١ . تعريف منظمات المجتمع المدني
٤٠	٢ . العوامل المؤثرة في استراتيجيات عمل منظمات المجتمع المدني في لبنان
٤٢	٣ . التوصيف الوظيفي لمنظمات المجتمع المدني في لبنان
٤٣	٤ . مواصفات رئيسية لمنظمات المجتمع المدني في لبنان
٤٣	٥ . الاحتياجات التنظيمية لتطوير قدرات المجتمع المدني في لبنان
٤٣	٦ . تمويل منظمات المجتمع المدني في لبنان
٤٤	٧ . الفئات المستفيدة من نشاط منظمات المجتمع المدني
٤٥	٨ . التحديات التي تواجهها منظمات المجتمع المدني
٤٥	٩ . النشاطات القطاعية لمنظمات المجتمع المدني

٤٦.....	١٠ . مستوى انخراط وانتشار منظمات المجتمع المدني
٤٧.....	ثانياً. توصيات الدراسة لتطوير بيئة وعمل منظمات المجتمع المدني في لبنان
٤٩.....	الفصل الرابع: مشروع تطوير إدارة مياه الري في قضاء مرجعيون
٥١.....	١ . مقدمة حول خلفية المشروع
٥١.....	٢ . أهداف المشروع
٥٢.....	٣ .إنطلاق المشروع
٥٢.....	٤ . إعادة تأهيل وتحديث أنظمة الري في مرجعيون
٥٣.....	٥ . توسيع المساحات المروية بالرش والتنقيط
٥٣.....	٦ . مهام إضافية مطلوبة
٥٤.....	٧ . بناء القدرات
٥٤.....	٨ . تأثيرات المشروع
٥٥.....	الفصل الخامس: الكلفة الاقتصادية لتغير المناخ في لبنان - نظرة أولية ٢٠١٥
٥٧.....	١ . التكاليف الاقتصادية المتوقعة نتيجة انبعاثات غازات الدفيئة المتراكمة حتى العام ٢٠١٥
٥٨.....	٢ . التكاليف الاقتصادية المتوقعة نتيجة انبعاثات غازات الدفيئة المتراكمة في الأعوام ٢٠٢٠
٥٨.....	و ٢٠٤٠ و ٢٠٨٠
٥٩.....	٣ . توزيع أضرار الانبعاثات العالمية إقتصاديا واجتماعياً على الصعيد المحلي
٦١.....	٤ . خيارات لتجنب تكاليف التغيرات المناخية
٦٥.....	المراجع

## مقدمة العدد

رغم تراجع أهمية التضخم كأولوية في سلم اهتمامات السياسات الاقتصادية المحليّة، فإنه يبقى عاملاً اقتصادياً مؤثراً في الأجور وتوزيع الثروة والاستثمار، خصوصاً مع معاودة الحديث عن تصحيح الأجور وإقرار سلسلة جديدة للرتب والرواتب. ولذلك، نجد في الفصل الأول من هذا التقرير عرضاً لمفهوم التضخم ومصادره والآثار الناجمة عنه فضلاً عن سبل معالجته.

ومع استمرار الأزمة السورية، يشهد لبنان تفاقماً في المعاناة الناجمة عن تدفق مئات الآلاف من النازحين السوريين والفلسطينيين الباحثين عن المأوى والغذاء وفرص العمل، بعدما بات يتحمّل عبء ما يزيد عن المليون ومئة ألف نازح بحسب الإحصاءات الأخيرة للمنظمة الدولية للاجئين (UNHCR). وهو ما يفوق بكثير الأعباء التي تتحملها الدول الأخرى المستضيفة لهؤلاء النازحين بالقياس إلى عدد السكان والمساحة.

وهذا التدفق المستمر للنازحين منذ اندلاع الأزمة سنة ٢٠١١ يضع البنية التحتية والاقتصادية للبنان الضعيفة بطبيعتها، فضلاً عن توازنه الاجتماعي الهش تحت ضغوط كبيرة تشكّل تحدياً خطيراً للبلاد. ففي مؤشر أولي يقدر البنك الدولي أن الخسائر المتراكمة على الاقتصاد اللبناني نتيجة هذا النزوح قد بلغت ٧,٥ مليار دولار حتى نهاية العام ٢٠١٤.

وفي سبيل الحدّ من المخاطر المشار إليها، فقد وضعت الحكومة اللبنانية بالتعاون مع الشركاء المحليين والدوليين استراتيجية متكاملة وشاملة طويلة المدى لمواجهة هذه المخاطر تحت عنوان «خطة لبنان للاستجابة للأزمة»، والتي تشكّل موضوع الفصل الثاني، بما في ذلك آخر إنجازات هذه الخطة حتى نهاية العام ٢٠١٥.

وعلى صعيد آخر، تكتسب المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني في الوقت الراهن المزيد من المشروعية والخبرات على مستوى العالم. ومما لا شكّ فيه أن لهذه المنظمات دوراً ريادياً في التعاطي مع القضايا المتشعبة لمجتمعنا. ففي غياب مؤسّسات الدولة الفاعلة في لبنان نجد أن هذه المنظمات تؤدّي دوراً حيويّاً في مواجهة العديد من القضايا الاجتماعية والمعيشية الشائكة، وآخرها تداعيات أزمة النزوح السوري في لبنان. وهو ما يتطرّق إليه الفصل الثالث، الذي يعرض لأبرز نتائج الدراسة الميدانية الممولة من قبل الاتحاد الأوروبي كجزء من برنامج «لبناء قدرات المجتمع المدني»، والتي تتضمّن معلومات على درجة عالية من الموثوقية حول حالة المجتمع المدني في لبنان. وهي ترمي في نهاية المطاف إلى تعزيز دور المنظمات غير الحكومية في المجتمع اللبناني.

وفيما يتعاظم الطلب على المياه عالمياً، مع تزايد النمو السكاني والانحسار المتزايد للمتساقطات ولمخزون المياه الجوفية، يصبح عدم الاستقرار والإخفاق عناوين بارزة في مواضيع مثل الأمن الغذائي وجهود مكافحة

الفقر. وعلى ضوء الدراسات الأخيرة، المحلية منها والدولية، من المتوقع أن يواجه لبنان أيضاً نقصاً حاداً في إمدادات المياه. حيث يتزايد الطلب على المياه من قبل المستخدمين المحليين والزراعيين والصناعيين بصورة مضطربة، في الوقت الذي يتراجع فيه مستوى المتساقطات بشكل ملحوظ بغياب الاستثمارات والبرامج الحكومية في قطاع المياه لمواجهة هذا التحدي.

وقد بادرت جهات مانحة إيطالية، بالتعاون مع وزارة الزراعة ووزارة الطاقة والمياه ومنظمة الأغذية والزراعة الدولية (FAO)، إلى تنفيذ عدد من البرامج الهادفة لتحسين إدارة مياه الري في مناطق ريفية محددة. ومن هذه البرامج «مشروع تطوير إدارة المياه في قضاء مرجعيون»، الذي تناوله في الفصل الرابع من هذا التقرير الإنمائي، مع التركيز على أبرز بنود المشروع وطريقة إدارته وأهدافه، خصوصاً على صعيد تحسين إدارة مياه الري وزيادة الخبرات للمزارعين والمؤسسات الزراعية حول تقنيات الري الحديثة والممارسات المؤثرة في زيادة فعالية وإنتاجية استخدامات المياه.

أما الفصل الخامس والأخير، فإنه يعرض لأبرز ما تضمنه التقرير البيئي الصادر سنة ٢٠١٥ عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP) ووزارة البيئة اللبنانية، حول الكلفة الاقتصادية الكبيرة المتوقعة بالنسبة للبنان حتى العام ٢٠٨٠ نتيجة الخطر الكبير المحدق بالبيئة والصحة والتنمية المستدامة على مستوى العالم أجمع، والذي يتمثل في التغير المناخي. حيث التغيرات المناخية العنيفة باتت تهدد المجتمعات البشرية والأنظمة البيئية على حدّ سواء. ونجد ضمن العرض أيضاً رزمة من التوصيات حول المبادئ والمقاربات، التي يمكن أن تحدّ من النتائج السلبية للتغيرات المناخية المذكورة على لبنان وتعزّز من قدرته على مواجهتها بمرونة أعلى.

التضخم في لبنان  
المفهوم والقياس،  
المصادر، الآثار وسبل المعالجة\*

\* أ. د. محمد كاظم المهاجر، عضو الهيئة الاستشارية  
للمركز الاستشاري للدراسات والتوثيق.



## مدخل

لا شك أن ظاهرة التضخم، تعتبر أحد العوامل المؤثرة بدرجة عالية على مستوى القوى الشرائية للسكان، وبالتالي المستوى المعيشي، وخاصة لأصحاب الدخل المحدود والمتوسط، هذه الظاهرة تتسم في مسبباتها بمجموعة عوامل، وتلعب خصوصية الوضع الاقتصادي، الاجتماعي في المجتمع المعني دور هام وخاصة تركيب الهيكل الاقتصادي لهذا المجتمع والعوامل الفاعلة في مجرى أدائه، وليس الوقوف فقط على التقسيم الأكاديمي الذي يميز بين تضخم الطلب وتضخم التكاليف.

وقبل تناول هذه الظاهرة ضمن الاقتصاد اللبناني، لا بد من الإشارة السريعة إلى مداخل الفكر الاقتصادي في هذا المجال كإطار مفهومي يسترشد للتحليل دون اغفال خصوصية الوضع اللبناني.

هنا نتناول أولاً، النظرية الأكثر شيوعاً وهي نظرية كمية النقود «quantity of money» وهي أولى النظريات التي حاولت تفسير تحديد مستوى الاسعار وتقلباته، وفحوى هذه النظرية بشكل مبسط: إذا استمرت سرعة تداول النقود (V) على حالها وكذلك حجم الناتج القومي (Y) فإن المستوى العام للأسعار سيرتفع أو ينخفض تبعاً لزيادة أو نقص النقود في المجتمع، وحسب معادلة البروفسور إرفنج فيشر الشهيرة:

$$P = MV/Y$$

حيث: P = المستوى العام للأسعار

V = سرعة تداول النقود

M = كمية النقود في المجتمع

Y = حجم الناتج القومي

طبعاً هذه النظرية هي مجرد رؤية ميكانيكية لعامل واحد محدد، وقد ترتفع الأسعار لأسباب لا علاقة لها بتغير كمية النقود، ولا يجوز النظر لهذه الظاهرة من منظار نقدي بحث فقط وإهمال العوامل الأخرى.

أما التحليل الكينزي فقد فسّر العملية التضخمية من خلال التفاعل بين قوى الطلب الكلي وقوى العرض الكلي، والتغيرات التي تحدث في الدخل والإنفاق ومستوى التشغيل السائد، ونشوء نوع من التضخم بنتيجة الاختناقات في أسواق بعض عناصر الانتاج، وبشكل مختصر فإن التضخم في التحليل الكينزي وما سماه الفجوة التضخمية «inflationary gap» تبلور ماهيته في أسواق السلع وأسواق عوامل الإنتاج<sup>(٣)</sup>.

أما المدرسة الحديثة نسبياً فهي «المدرسة البنائية» التي ترى بأن تحليل الضغوط التضخمية يجب ان يستند على كشف الخلل الهيكلي الموجود في البنيان الاقتصادي، والاجتماعي للمجتمعات، وهم بذلك يشيرون الى اهم انواع الاختلاف التي يمكن ان تنجم سواء النقدية او الانتاجية او التنموية<sup>(٤)</sup>.

٣- محمود عبد الفضيل: مشكلة التضخم في الاقتصاد العربي- مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت- ١٩٨٢، ص ١٢.

٤- رمزي زكي: مشكلة التضخم في مصر- الهيئة المصرية العام للكتاب، مصر ١٩٨٠ (ص ٨٥-٩٩).

وإذا اكتفينا بالإشارة لأبرز النظريات في هذا المجال، نرى أن هناك ترجيحاً لدراسة عوامل محددة داخل المجتمع المبحوث، أي الاقتصاد اللبناني دون غيرها في ظل تكوين هيكلي محدد.

وحتى نستطيع بحث العوامل المؤثرة في ظاهرة التضخم في لبنان، لا بد لنا من تحديد تكوين الهيكل الاقتصادي في لبنان ومنحى تطوره، والقطاعات السائدة فيه ومن خلال البيئة المولدة للتضخم بعناصرها الفاعلة ويأتي ذلك بصورة سريعة ومختصرة.

إن استقراء المرحلة التاريخية وتحديدًا منذ العام ١٩٢٢ في ظل الاحتلال الفرنسي، تشير إلى أن التطور المتناسق لقطاعات الاقتصاد اللبناني، قد حطم تطورها وجعل منها قطاعات غير متناسقة تحت تأثير تمدد الرأسمال الفرنسي<sup>(٥)</sup>، وحدد مناخ تطوره، عبر هيمنة قطاع الخدمات وبالأخص القطاع المصرفي، بينما أصبحت القطاعات المنتجة مهمشة وخاصة الزراعة، كما حطم نمو الصناعة والحرف التي كانت متطورة، وبذلك فرض الهيكل الاقتصادي وفقد تكوينه كما يشير الجدول رقم (١) أدناه ليصبح الاقتصاد اللبناني اقتصاداً ريعياً، تابع في الكثير من جوانبه للخارج، وإذا ما أضفنا إلى هذه المعطيات المنهج المتبع في برنامج التصحيح الهيكلي وإطلاق الأسواق والتحرير المالي، سيجعل لبنان بيئة مولدة للتضخم إلى جانب البطالة، وبالأخص التضخم المستورد.

جدول رقم (١): توزيع الناتج المحلي الاجمالي على قطاعات الاقتصاد اللبناني بالنسبة المئوية، وما يعادلها من العاملين حسب قطاع النشاط الاقتصادي.

قطاع النشاط الاقتصادي	النسبة المئوية لمساهمة كل قطاع %	النسبة المئوية للقوى العاملة حسب كل قطاع %
الزراعة	٤,٩	٦,٣
الصناعة	١١,٣	١٢,١
الانشاءات	٥,٢	٨,٩
التجارة	١٥,٧	٢٧
النقل والمواصلات	٥,١	٦,٨
الخدمات	٥٠,٣	٣٦,٩
الوساطة المالية والتأمين	٧,٥	٢
مجموع	١٠٠	١٠٠

المصدر، من عمل الباحث بالاستناد الى:

مديرية الاحصاء المركزي: مسح وضع الأطفال والأمهات في لبنان للعام ٢٠٠٩.

موقع مديرية الاحصاء المركزي: Lebanese National Accounts (٢٠٠٤ - ٢٠١١).

٥- للاطلاع على تفصيل التمدد الاقتصادي لرأس المال الفرنسي انظر: مسعود ظاهر: تاريخ لبنان الاجتماعي - دار الفارابي بيروت ١٩٧٤

## ١. مفهوم وقياس التضخم في لبنان

١,١. مفهوم التضخم: المفهوم الشائع والأوحد لظاهرة التضخم بأنها «الارتفاع في المستوى العام للأسعار» مهما كان حجمه، ليس معنى هذا أن أي ارتفاع في سعر إحدى سلع أو عدد محدود من السلع يعتبر تضخم عام، وإنما هو حيز محدود لسلع ما ولأسباب مختلفة ومحددة. ويصاحب التضخم العام عادة ارتفاع في اسعار الفائدة وارتفاع الاجور والمضاربات في الأراضي الخ...

ولا بد أن نشير هنا إنه في حال تدخل السلطات لتحديد الأسعار أو تحديد أسعار سلع معينة، فإنه تظهر ظاهرة «التضخم المكبوت» («Repressed inflation»، حيث تحديد سعر سلعة أو سلع معينة بأقل من سعر التوازن (تساوي العرض والطلب) يؤدي الى حصول شح في هذه السلعة للطلب عليها، وإن هذه الشحة الناتجة عن تحديد السعر تظهر بشكل واضح في طواير الانتظار على السلعة، وبالتالي وجود طلب غير مشبع.

٢,١. قياس التضخم: يجري تحديد نسب التضخم من خلال الأرقام القياسية، ولسنا هنا بصدد شرح منهجية احتساب الرقم القياسي<sup>(٦)</sup>، ولكننا سنشير لأهم مرتكزاته.

### يجري احتساب الرقم القياسي بناءً على:

أسعار سلع المستهلك، والذي يجري الحصول عليها من خلال مسح ميزانية الأسرة، وبناءً على المسح يجري تحديد السلعة الداخلة في سلة المستهلك وفقاً للتصنيف الدولي لسلع الاستهلاك (Coicop) وكذلك الوزن النسبي لكل سلعة من مجموع الإنفاق، وتعتمد هذه السنة كأساس لقياس المرجع القياسي اللاحق، مع ملاحظة أن هذه السنة تتميز بنوع من الاستقرار وبعيداً عن أية اهتزازات اقتصادية أو حالة غير سوية.

يجري مسح سلع المستهلك المحددة في السلة المشار إليها أعلاه بفترات زمنية وفقاً لحاجة الاستعمال (شهرياً، فصلياً، سنوياً) من منافذ بيع محددة، ويجري احتساب معدل السعر لكل سلعة وفقاً للوسط الهندسي. تحتسب المعدلات للسلع والمجاميع وفقاً للوسط الهندسي.

على ضوء ذلك ووفقاً لاحدى الطرق المعتمدة (طريقة لاسبير، أو طريقة فيشر أو طريقة باش) وعلى الأغلب تستعمل بشكل شائع طريقة لاسبير، وعلى ضوءها تحتسب الأرقام القياسية للسلع والمجاميع والرقم القياسي العام، ومن خلالها تحتسب معدلات التضخم، وهذه العملية بمجملها عملية فنية تحتاج الكثير من الدقة والجهد.

على أنه لا بد من الإشارة، بأن احتساب الرقم القياسي العام يجري إلى جانبه احتساب الرقم القياسي لعناصر التأثير الأساسية على التضخم وبشكل مفصل ومن هذه العناصر:

- الرقم القياسي لأسعار الاستيراد
- الرقم القياسي لأسعار الصادرات
- الرقم القياسي لأسعار سلع البناء
- الرقم القياسي لأسعار للأجور
- الرقم القياسي لأسعار للعملة في التداول
- الرقم القياسي لأسعار الخ....

٦- للاطلاع بشكل مفصل ودقيق على منهجية احتساب الرقم القياسي يمكن العودة الى: المعهد العربي للتدريب والبحوث الاحصائية، الاساليب الاحصائية لقياس التضخم- بغداد ١٩٨٤.

٣,١. قياس ظاهرة التضخم في لبنان: لا بد من الاشارة بأن توفر الإحصاءات عن لبنان، قد تحول دون دراسة بعض المفصلات الأساسية في حساب التضخم وبالأخص لعناصر التأثير، أما الرقم القياسي العام لاسعار المستهلك، فإن مديرية الإحصاء المركزي تقوم بنشره على صفحتها الالكترونية ومن خلال الجدول أدناه المستل من الصفحة الالكترونية المشار إليها كانت معدلات التضخم وفق المدرج في الجدول رقم (٢).

جدول رقم (٢): الأرقام القياسية لأسعار المستهلك ومعدلات التضخم السنة للبنان ٢٠٠٧-٢٠١٣.  
سنة الأساس ٢٠٠٧ = ١٠٠

السنة	الرقم القياسي %	معدل التضخم %
٢٠٠٧	١٠٠	-
٢٠٠٨	١٠٥,٥	٥,٥
٢٠٠٩	١٠٩,١	٣,٥
٢٠١٠	١١٤,١	٤,٦
٢٠١١	١١٧,٦	٣,١
٢٠١٢	١٢٩,٥	١٠,١
٢٠١٣	١٣٠,٩	١,٩

المصدر: بيانات الرقم القياسي من صفحة مديرية الاحصاء المركزي الالكترونية، وعلى ضوءها احتسب الباحث معدلات التضخم.

حيث نلاحظ من خلال هذا الجدول، بأن معدلات التضخم لا تسير بسياق نمطي، وإنما حالة متذبذبة وبالأخص القفزة العالية التي حصلت عام ٢٠١٢ نتيجة إدراج الايجارات كعنصر إنفاق أساسي في سلة المستهلك.

## ٢. آلية مصادر التضخم

١,٢. آلية التضخم: تتمثل بنمو كمية النقود في مجتمع معين بأسرع من نمو الإنتاج، مما يؤدي الى حدوث التضخم وزيادته، وكلما ازداد التباين المشار إليه في نمو هذين العاملين لصالح كمية النقود تسارع معدل زيادة الأسعار أي التضخم.

وطبعاً هناك عوامل مؤدية الى هذه الآلية، سواء نقدية، أم اقتصادية-اجتماعية سنتناولها في المقطع الذي يلي. ويمكن قياس الضغوط التضخمية انطلاقاً من مفهوم الآلية حيث هي:

$$B = \frac{M2}{Y} \times 100$$

حيث (B) = معامل الضغط التضخمي

(M2) = كمية وسائل الدفع

(Y) = الناتج المحلي الاجمالي

وفي مجال وسائل الدفع أو كمية النقود المتاحة، فإننا في قياس التضخم نستخدم كمية النقود التي يرمز إليها

دولياً بـ  $M_2$ ، حيث إن  $M_1$  تساوي كمية النقود في صافي البنكنوت المتداول + العملة المساعدة المتداولة + الودائع الجارية الخاصة تحت الطلب، إن  $M_1 = M_2$  + الودائع الآجلة وبأخطار استناداً الى ذلك، ومن خلال الاحصاءات المتوفرة على صفحة مديرية الاحصاء المركزي والاحصاءات النقدية سنحاول قياس الضغوط التضخمية في لبنان، بعد أن أعددتنا الجدول التالي ومن المصادر المذكورة اعلاه:

جدول رقم (٣): كمية النقود المتاحة وفقاً لقياس  $M_2$  والناج المحلي الإجمالي في لبنان خلال الاعوام ٢٠٠٩-٢٠١٣.

السنة	الناج المحلي الاجمالي (مليار ليرة لبنانية)	كمية النقود المتاحة $M_2$ (مليار ليرة لبنانية)
٢٠٠٩	٥٢٢٣٥	-
٢٠١٠	٥٥٩٦٥	٥٩٤٠٢
٢٠١١	٥٩٩٩٤	٥٨٦٤٣
٢٠١٢	٦٣٥٧٣	٦٥٠٧٧
٢٠١٣	-	٦٨٧٤٩

ومن خلال هذا الجدول نحسب الضغوط التضخمية في لبنان للاعوام ٢٠١٠، ٢٠١١، ٢٠١٢.

السنة	الضغوط التضخمية (%)
٢٠١٠	١٠,٦%
٢٠١١	٩٧,٧%
٢٠١٢	١٠٢,٤%

ومن الملاحظ إن الضغوط التضخمية الداخلية، المتولدة عن التداول النقدي، هي ضغوط بسيطة جداً لا بل هي سالبة في عام ٢٠١١، مما يعزى عامل التضخم إلى عوامل اخرى تتناولها تباعاً:

٢,٢. مصادر التضخم: هناك مجموعة مصادر تؤثر على توليد التضخم، سنحاول تحديد وقياس أبرزها كلما كانت الاحصاءات متوفرة، ومن خلال مراجعة معطيات الاقتصاد اللبناني نحددها بالشكل التالي:

١,٢,٢ التضخم المستورد: لا بد أن نشير بداية الى ولادة التضخم على مستوى الاقتصاد العالمي، بعد أن كان الاقتصاد يتميز بالاستقرار والتوازن النقدي في ظل «قاعدة الذهب»، هذا التطور تغير بفعل تحت التأثير المفاهيمي والسياسات الكينزية، حيث بدأ الاهتمام يتحول الى ضمان مستوى مرتفع من الطلب الفعال والإنفاق الاستثماري للحفاظ على مستوى عالٍ من التوظيف والتشغيل، وذلك على حساب الاهتمام بالاستقرار والتوازن النقدي، وبذا أصبح التضخم وارتفاع الأسعار ظاهرة مواكبة لعمليات التوسع والنمو في الدول المتقدمة، وصار الاهتمام بما يسمى «التضخم التدريجي المحكوم» أداة اقتصادية مهمة لتحفيز الاستثمارات ومبيعات السلع<sup>(٧)</sup>.

ومنذ بدء العقد الثامن من القرن الماضي، أخذت ظاهرة التضخم العالمي طابعاً حاداً وبدأنا نشهد معدلات

٧- الدكتور محمود عبد الفضيل: مشكلات التضخم في الاقتصاد العربي- مركز دراسات الوحدة العربية- بيروت ١٩٨٢، ص ٤٠-٥٠.

تضخم تفوق ١٠٪ بعد أن كانت تتأرجح بحدود ٤ ٪، وأخذت هذه الظاهرة تتأكد كظاهرة بنيانية تطبع المعاملات الاقتصادية الدولية. وأضحى التضخم عملية منتظمة ومخططة تسير الى جانب تعويم أسعار الفائدة وأسعار الصرف للعملات الرئيسية، وأصبح تصدير التضخم سياسة اساسية واعية من سياسات البلدان الرأسمالية المتقدمة ذات الأسواق التصديرية، وهكذا تحددت مسارات تصدير التضخم الى البلدان النامية ومنها لبنان.

وفي مجال قياس التضخم المستورد هناك مؤشران، الأول يتناول درجة الانفتاح على الاقتصاد العالمي، والثاني يتناول الوزن النسبي للواردات في تغذية العرض الكلي للسلع والخدمات في الاقتصاد الوطني، أو ما يسمى عادة نسبة الواردات الى الاستيعاب المحلي، وبالنسبة للبنان فإن قياس درجة ارتباطه بالاقتصاد العالمي، يمكن قياسها وفق المعادلة التالية:

$$TO = \frac{I+E}{DGP} \times 100$$

حيث TO=الانفتاح التجاري

I= الواردات

E= الصادرات

GDP= الناتج المحلي الاجمالي

وبناءً عليه قمنا بإعداد الجدول التالي وفقاً لما تيسر لنا من بيانات للإحصاءات الجارية على موقع مديرية الاحصاء المركزي:

وعليه تكون شدة الانفتاح في لبنان على الاقتصاد العالمي:

جدول رقم (٤) الاستيراد، التصدير، الناتج المحلي الاجمالي في لبنان للأعوام ٢٠١٠-٢٠١٢ وما ينتج عنهم لقياس شدة الانفتاح على الخارج.

السنة	الاستيراد (مليار ليرة)	تصدير (مليار ليرة)	الناتج المحلي الاجمالي (مليار ليرة)	شدة الانفتاح %
٢٠١٠	١٧٩٦٤	٤٢٥٣	٥٥٩٦٥	٣٩,٧ %
٢٠١١	٢٠١٥٨	٤٢٦٥	٥٩٩٩٤	٤٠,٧ %
٢٠١٢	٢١٢٨٠	٤٤٨٣	٦٣٥٧٣	٤٠,٥ %

وهي نسبة مقبولة كدولة نامية، اما اذا اردنا أن نرى شدة الواردات كونها تشكل المعبر للتضخم المستورد ووفقاً مما أوردناه سابقاً أي نسب الواردات الإجمالية الى الاستيعاب المحلي الذي يتكون من (الاستهلاك الخاص + الاستهلاك العام + الاستثمارات الإجمالية) ووفقاً للبيانات المتاحة ولعدم وجود إحصائية عن الاستثمارات الاجمالية، استعضنا عنها بتكوين رأس المال الثابت حيث هي مقارنة مقبولة لإحلالها.

وعليه قمنا بإعداد الجدول التالي من البيانات المتاحة على الصفحة الالكترونية لمديرية الإحصاء المركزي.

جدول رقم (٥) الواردات، الاستهلاك العام والخاص وتكوين رأس المال الثابت في لبنان للأعوام ٢٠٠٩-٢٠١١ وما ينتج عنهم في قياس تأثير الواردات على تكوين التضخم.

السنة	الاستيراد (مليار ليرة)	الاستهلاك العام (مليار ليرة)	الاستهلاك الخاص (مليار ليرة)	تكوين رأس المال الثابت (مليار ليرة)	شدة تأثير الواردات %
٢٠١٠	١٧٩٦٤	٧٠٨٣	٥٠٦٥٧	١٤٢٢٦	٢٤,٩ %
٢٠١١	٢٠١٥٨	٧٥٥٥	٥٣٥٩٦	١٦١٥٧	٢٦,١ %

وهي أيضاً نسب مقبولة الى حد ما كدولة نامية.

يبقى أن نشير هنا الى تأثير نوعية السلع المستوردة، فهي عند الضروريات يقع عبؤها على الطبقات الدنيا في المستوى المعيشي. أما السلع الوسيطة والاستثمارية فإن عبء التضخم يقع بصفة أساسية على برامج التنمية من خلال تضخم قيمة الاستثمارات وتكاليف الإنشاء.

٢,٢,٢ أثر تحويلات المهاجرين في الخارج في تغذية العملية التضخمية في لبنان:

واضح جداً هجرة السكان اللبنانيين سعياً وراء الرزق في دول العالم، وأن معظمهم يبقى ارتباطهم بلبنان وبأسرهم، والعلاقة تشمل تحويلاتهم المالية الى لبنان، هذه التحويلات التي أضحت تشكل مكون للدخل القابل للتصرف في الاقتصاد اللبناني، وتحديد قدرات شرائية للسكان المرتبطين بهم في لبنان، وبالتالي تكوين الطلب الإجمالي في لبنان؛ وأكثر من ذلك أصبحت تشكل أي تحويلاتهم أحد المكونات للدخل القومي الإجمالي.

ما يعيننا في هذا المجال وبالإستناد الى المنطلقات الكينزية في التحليل الاقتصادي، الذي مفاده أن كل زيادة في الطلب الكلي ما لم تناظرها زيادة في الناتج المحلي الإجمالي، فإن فائض الطلب يؤدي الى ارتفاع في أسعار السلع والخدمات وبالتالي إلى خلق ضغوط تضخمية باتجاه المستوى العام للأسعار وبالتالي التضخم، ويمكننا ان نقيس فائض الطلب هذا وفق معادلة القياس الشائعة:

$$DX = (CP + Cg + I) - Y$$

حيث  $DX =$  إجمالي فائض الطلب

$CP =$  الاستهلاك الخاص بالأسعار الجارية

$Cg =$  الاستهلاك العام بالأسعار الجارية

$I =$  الاستثمار بالأسعار الجارية

$Y =$  الناتج المحلي الإجمالي

وضمن الإحصاءات المتاحة وكما نعمل دائماً، نحاول بناء بيانات تتيح لنا الوصول الى معادلة القياس، وحيث أن حجم الاستثمارات غير متاحة، استعضنا عنها كما فعلنا سابقاً بتكوين رأس المال الثابت كمقاربة مقبولة.

جدول رقم (٦): الاستهلاك الخاص والاستهلاك العام وتكوين الرأس المال الثابت في لبنان بالإضافة للنتائج المحلي الإجمالي خلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١١:

السنة (١)	الاستهلاك العام (مليار ليرة) (٢)	الاستهلاك الخاص (مليار ليرة) (٣)	تكوين رأس المال الثابت (مليار ليرة)	النتائج المحلي الإجمالي (مليار ليرة) (٥)
٢٠٠٩	٦٨٨٤	٤٥١٤٠	١٣٩٣٧	٥٢٢٣٥
٢٠١٠	٧٠٨٣	٥٠٦٥٧	١٤٢٢٦	٥٥٩٦٥
٢٠١١	٧٥٥٥	٥٣٥٩٦	١٦١٥٧	٥٩٩٩٤

وبناء عليه نبي المعادلات لقياس الضغوط التضخمية التي تحدثها تحويلات العاملين بشكل غير مباشر:

السنة	CP + Cg+CB <sup>١*</sup> (مليار ليرة) (٤+٣+٢)	الضغوط التضخمية DX (مليار ليرة) (٥) - (٤+٣+٢)
٢٠٠٩	٦٥٩٦١	١٣٧٢٦
٢٠١٠	٧١٩٦٦	١٦٠٠١
٢٠١١	٧٧٣٠٨	١٧٣١٤

مع الإشارة هنا، أن تحويلات العاملين التي يمكن أن تدخل ضمنياً ضمن الاستهلاك الخاص، تماهي بالتأكد ضمن تكوين رأس المال الثابت الذي حل محل الاستثمارات، كما تشهد تحويلات العاملات أيضاً ضمنياً ضمن ودائع القطاع الخاص غير المقيم في المصارف اللبنانية.

٢, ٣, ٢. اثر القطاع العقاري في العملية التضخمية:

القطاع العقاري وضمن عملية التشييد والبناء والإنفاق الاستثماري الذي يجري به لتكوين الاصول الجديدة، يلعب دوراً مهماً في توليد الضغوط التضخمية بنتيجة ما يسمى «فترات الابطاء (Lag Periods)» التي تحدث بين الإنفاق الاستثماري وبدء الحصول على العائد لهذه الاستثمارات. هذه الفترة هي بالضرورة مولدة للضغوط التضخمية. وإذا ما استعدنا ما جرى في لبنان بعد العدوان الصهيوني عام ٢٠٠٦، حيث كانت الموجة التضخمية في هذا القطاع، حيث وصل فيه الرقم القياسي الى ٣٠٠٪ تقريباً (تقدير على وجه التقريب).

وهناك مسألة هامة ترتبط في إحدى جوانبها بهذا القطاع والمتعلقة بالإنفاق الحكومي والعجز في الميزانية، وبالتالي تمويل العجز بالإصدار النقدي، ولكن لبنان لجأ الى تمويل هذا العجز بإصدار السندات الحكومية وبالتالي الفائدة على هذه السندات، وكان الأثر الأكبر لهذه العملية، في إعادة البناء بعد الحرب وتراكم الدين ليلعب أكثر من ٦٠ مليار دولار عام (٢٠١٣)، أما العجز الناتج عن الإنفاق الحكومي فيبلغ وفق الجدول التالي:

\* - CB = تكوين رأس المال الذي استعيعض عنه بدل الاستثمارات.

جدول رقم (٧): العجز في الميزانية العامة في لبنان خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٣

السنة	العجز في الميزانية (مليار ليرة)
٢٠١٠	-٤٣٦٣
٢٠١١	-٣٥٢٩
٢٠١٢	-٥٩٢٨
٢٠١٣	-٦٣٦١

هذا المقطع ورد عرضياً في هذا الموقع، كونه أشير سابقاً للإصدار النقدي وكمية النقود وكونه ارتبط من جانب آخر في خدمة الدين المتولد عن إعادة الإعمار في لبنان.

وإذا ما أردنا أن نأخذ مؤشراً على توسع قطاع البناء والتشييد في لبنان، لاستخدامه في بناء نموذج للعوامل المؤثرة على التضخم (معادلة انحدار) فإن الإحصاءات المتاحة قد وفّرت بيانات عن القيمة المضافة في قطاع البناء والتشييد كما وفرت بيانات عن تراخيص البناء خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٣، وحيث إن المؤشر الأساسي للدلالة على تأثيرات هذا القطاع على الضغوط التضخمية يرتبط بالإنفاق في هذا القطاع.

ولعدم توفره ولعدم صلاحية استخدام مؤشر المساحات المرخص بها للبناء، فإننا سنكون مضطرين لاستخدام مؤشر القيمة المضافة في قطاع البناء والتشييد كدالة على حجم الإنفاق في هذا القطاع.

### ٣. الآثار الناجمة عن التضخم

التضخم يترك آثاراً اقتصادية اجتماعية على مجموعة من المتغيرات، ولكن قياس حجمها وأبعادها تستلزم بيانات إحصائية واسعة ودقيقة، وهذا ما يفتقر إليه لبنان لذا نجد أنفسنا في هذا المقطع من البحث مضطرين بالاكتماء إلى تأشير الظواهر الناتجة وربما تقديم بعد التوصيفات لبعض منها، دون أن تتمكن من قياسها وتحديد حجمها، وعليه فإن أهم تلك الآثار تتركز في الظواهر التالية:

١،٣. التأثير على مستوى وتوزيع الدخل: إرتفاع الأسعار يؤدي إلى تغيير القوى الشرائية للدخول إن لم ترتفع بنفس نسبة ارتفاع الاسعار، أي انخفاض القوى الشرائية ويبدو أثرها عميق ومؤثر على أصحاب الدخل المحدودة، ولكن بنفس الوقت الذي يخفض فيه القوة الشرائية لمجاميع كبيرة من السكان، يؤدي إلى إرتفاع الدخل للكلاء الاقتصاديين حسب موقعهم في العملية الاقتصادية، حيث أولئك الذين ترتفع أسعار أصولهم أو سلعهم بصورة أسرع من ارتفاع الأسعار بشكل عام، فلذلك لا غرابة أن يشهد لبنان حركات احتجاجية لرفع الدخل التي تتسم بعدم التحرك (الرواتب والاجور) من أجل الحفاظ على الأقل على حد أدنى من القدرة الشرائية التي تتآكل تحت تأثير التضخم.

٢،٣. زيادة المضاربات في الأراضي والأصول الثابتة: من طبيعة التضخم تولد كميات كبيرة من النقد لدى أصحاب الثروات الجديدة، وتجذب هذه الثروات طريقتاً آمناً في التوجه نحو عمليات المضاربة وأهم عنصر في هذا المجال هو الأراضي، والمضاربة طبعاً تقوم أساساً على مبدأ توقع ارتفاع مستمر في الأسعار وبالأخص بالأصول الثابتة وأهمها الأراضي.

٣,٣. إعادة توزيع الدخل بين الفئات الاجتماعية المختلفة: وهذا واضح من مواقع الأفراد في العملية الاقتصادية، وقد أشرنا الى ذلك أعلاه، حيث وفي نفس الوقت الذي تنخفض فيه القوة الشرائية لقسم واسع من السكان، ترتفع ثروات البعض الاخر من السكان الذين يملكون الأصول والسلع التي أرتفع سعرها.

٣,٤. إشاعة حالة من عدم التأكد فيما يتعلق بالاستثمارات: من الواضح أن أهم قرارات متعلقة بالاستثمار، تنصب في معرفة اسعار التكاليف المتوقعة وكذلك ما يمكن أن يؤدي الى عائد متوقع والتي تمثلها الأسعار. إن موجات التضخم تجعل من ذلك أمراً عسيراً، مما قد يؤدي بالنتيجة الى التخلي عن المشاريع التي تتميز بطول الفترة التي تدر فيها نتائجها، والاتجاه نحو المشاريع التي تدر نتائجها بأسرع وقت ممكن لقدرة عوامل الاسترجاع لرأس المال والربح، وهي مشاريع لا يمكن أن ترقى الى تطوير البنية الاقتصادية النامية وقطاعاتها المنتجة الأساسية، وستبقى محصورة في المجالات الربعية السريعة الربح. وأخيراً، فإن ظاهرة هامة تبرز في المجتمعات التي تتعرض لنسبة تضخم عالية، تتمثل في انتشار أساليب الرشوة والفساد في المجتمع.

#### ٤. سبل معالجة التضخم

تعتمد سبل معالجة التضخم، بصورة أساس على المنظور الفكري والتحليل الذي قام عليه رصد التضخم وعوامله المؤثرة، وبالتالي ليس فقط معالجة آثار التضخم أي النتائج، وإنما معالجة التضخم بحد ذاته وعوامله للقضاء عليه. وهنا لا بد أن نشير الى منحى فكري نشره في العالم تيار الليبرالية الجديدة والمذهب النقدي لمدرسة شيكاغو، قائم على المعالجة النقدية، وهو اتجاه ينسجم مع المنحى العام للفكر الليبرالي الجديد وتيار العولمة، وإن أية حالة متابعة ومراقبة للمتغيرات في دول العالم وخاصة الدول النامية يشهد اشتداد الحالة التاثيرية للتضخم في ظل هذا النهج الذي اشرنا له وساعد في انتشاره البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، عبر مشاريع التصحيح الهيكلي القائم على المعالجة النقدية، دون معالجة الاقتصاد الحقيقي القائم على الأرض وبنية هيكله في ظل توزيع الثروات، البنية المفككة والتابعة وغير المالكة عوامل دفعها الذاتية النامية، وعليه نرى أن أية معالجة ما لم تنوجه الى تغييرات في الاقتصاد الحقيقي وبنيته ستبقى عاجزة وقاصرة، لسنا هنا في مجال مناقشة واسعة لهذه المعطيات الفكرية، وإنما أردنا أن نشير إليها لما لها من أهمية في تحديد الأساليب المتبعة لمعالجة سواء آثار التضخم أو معالجة التضخم ذاته. لذا سنرى هنا فقط نقطتين هامتين، الأولى تتعلق بالحد من آثار التضخم والثانية تتعلق بمعالجة التضخم بحد ذاته.

٤,١. معالجة آثار التضخم عبر التقييس: التقييس هنا يعني ربط التغير لمتغير اقتصادي معياري بمقياس يؤخذ بأنه نقطة الإشارة أو المقارنة، وفي هذا المجال فإنه يمكن ربط التغير في الرقم القياسي للأسعار كمعيار بمتغيرات اقتصادية في مقدمتها معدل الأجر وممكن في متغيرات أخرى، ولكننا هنا أعطينا ارجحية لمتغير الأجر لما له من أهمية في تحديد القدرة الشرائية للسكان وحتى أيضاً مستواهم المعيشي، تعطي مثلاً لمتغيرات أخرى مثلاً الايجارات والعقود، المعاملات المالية والضرائب الخ...

ولأهمية الأجر كما أشرنا، وبموجب مبدأ التقييس، فإن الأجر وخلال فترة زمنية محددة بموجب قانون، وإذا ما ارتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلك نقاط محددة فإن الأجر يرتفع وفقاً لهذه النقاط المحددة. والكثير من دول العالم وخاصة النامية أخذت بهذا المبدأ وشملت أيضاً متغيرات اقتصادية أخرى غير الأجور.

٢, ٤. معالجة التضخم عبر المنحى الاقتصادي: إن المعبر الأساسي لمنع قيام التضخم يهدف بصورة أساس الى التوازن بين الإنتاج من ناحية والدخل وتوزيعه من ناحية أخرى، فالتوازن بين الدخل وما ينتج عنها من نمط للطلب من ناحية والعرض المقابل للسلع والخدمات من ناحية ثانية ستؤدي بالضرورة للاستقرار الاقتصادي، فمن أجل الحفاظ على المستوى السائد للأسعار وعدم ارتفاعه لا بد من نمو الدخل بما يتناسب مع نمو الإنتاج، لذا فإن هذه العملية المعقدة تتطلب:

تعديل الهيكل الاقتصادي وتنميته بحيث تتم تنمية القطاعات المنتجة كالصناعة والزراعة.

زيادة قنوات الإدخار وتقليل الاستهلاك التبذيري.

ترشيد استخدام تحويلات العاملين وتوجيهها باتجاه المشاريع الاستثمارية.

ترشيد الاستيراد بما يقلل من استيراد السلع الاستهلاكية الترفية.

هذه مناحي ضمن اطار عام في الاقتصاد الوطني يمكن توسيعها وتفصيلها عندما تقترن ببيانات تفصيلية عن الاقتصاد في لبنان.



دعم المؤسسات الرسمية اللبنانية  
ضمن خطة العام ٢٠١٥  
لاستجابة لبنان للأزمة السورية



## ١. ملامح الخطة وحيثياتها

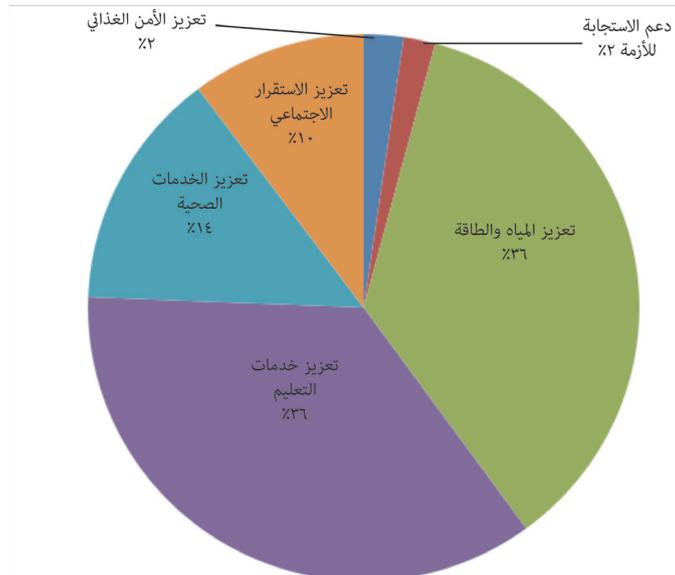
يستضيف لبنان النسبة الأكبر من النازحين السوريين قياساً إلى حجم السكان. وقد بلغ عدد هؤلاء النازحين بحسب سجلات اللجنة العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة (UNHCR) ما يقارب ١,٢ مليون نازح (أي ما يفوق ربع السكان المقيمين بكل تأكيد)، يقطن أغلبهم في مناطق لبنانية فقيرة تعاني بالأصل من تدهور الأوضاع المعيشية ومن هشاشة البنى التحتية والخدمات العامة. وبمعزل عن الحسائر المتراكمة التي يتكبدها الاقتصاد اللبناني من جراء الأزمة السورية، والتي بلغت حدود ٧,٥ مليار دولار حتى نهاية العام ٢٠١٤ بحسب تقديرات البنك الدولي، فإن البلاد عموماً والمجتمعات اللبنانية المستضيفة تحديداً تواجه تحدياً مصيرياً من نوع آخر يتمثل في مخاطر عدم الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي وشل العمل المؤسسي نتيجة هذا النزوح الضاغط والمتعاضم في ضوء الشح المتزايد للموارد الوطنية. وفي هذا الإطار تلحظ الأمم المتحدة تدهوراً حاداً في نوعية وكمية الخدمات الأساسية خلال السنوات القليلة الماضية، بحيث أن إعادة هذه الخدمات إلى وضعيتها ما قبل النزوح السوري بات يتطلب إنفاقاً لا يقل عن ٢,٥ مليار دولار.

وفي مواجهة التحدي المشار إليه فقد أطلقت في كانون الأول ٢٠١٤ «خطة استجابة لبنان للأزمة». وهي عبارة إطار يحدد الاستراتيجية المتكاملة والمشاركة بين لبنان ومؤسسات دولية لمواجهة التداعيات الاقتصادية والاجتماعية للأزمة السورية على الصعيد المحلي. وترتكز هذه الاستراتيجية بشكل خاص على هدفين رئيسيين هما:

– تعزيز قدرة الأنظمة الوطنية والمحلية الخاصة بتقديم الخدمات.

– دعم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والمؤسسي اللبناني.

وعلى ضوء هذه الخطة فقد حصلت المؤسسات العامة اللبنانية سنة ٢٠١٤ على ما يقارب ٧٧,٩ مليون دولار، ارتفعت كما ونوعاً سنة ٢٠١٥ إلى ما يفوق ١٧١ مليون دولار جرى تحويلها من المانحين الدوليين ضمن غايات محددة تهدف إلى بناء القدرات الوطنية والاستقرار المؤسسي في مختلف القطاعات، حيث توزعت هذه المساعدات بحسب قيمتها وغايتها كما يلي:



ومن الملاحظ أن الجزء الأكبر من المساعدات الخارجية لدعم استيعاب النازحين السوريين في المجتمعات اللبنانية المضيفة قد تركز في ثلاثة قطاعات رئيسية هي: التعليم والطاقة والمياه. وإضافة إلى ذلك، فإن تنفيذ برنامج هذه المساعدات بكل أبعاده المالية والتقنية والتشغيلية تطلب تجنيد فريق كبير من العاملين بلغ عدده ٨٩٦ موظفاً توزعوا على مختلف القطاعات والمؤسسات المعنية.

## ٢. توزيع الدعم للمؤسسات الاجتماعية

يتوزع دعم المانحين للبنان في الإطار الاجتماعي إلى وجهتين رئيسيتين، يمكن عرضهما على الشكل التالي:

١,٢. دعم وزارة الشؤون الاجتماعية: توزعت المساعدات المقدمة للوزارة سنة ٢٠١٥ على مجالات رئيسية محددة أبرزها: توفير الكادر البشري المتخصص وبناء القدرات ودعم تقديم الخدمات وتطوير السياسات.

فقد جرى تعزيز الوزارة ومراكز التدريب الاجتماعي التابعة لها بفريق عمل بلغ عدده ٦٥٥ متخصصاً لتفعيل نوعية الخدمات على المستويين المركزي والمحلي، بالتوازي مع تقديمات مالية بلغ حجمها عشرة ملايين دولار (منها ٣,٩ مليون دولار خصصت للوزارة). كما تم صرف مبلغ ٧,٩ مليون دولار كدعم مالي لتسهيل تنفيذ «البرنامج الوطني للحد من الفقر» الذي تنفذه الحكومة لتحسين الأوضاع المعيشية للفئات المهمشة.

كذلك جرى إخضاع ٦١٦ من العاملين الاجتماعيين في كل من الوزارة ومراكزها الاجتماعية لتدريب تقني من أجل تحسين نوعية الخدمات الصحية وإدارة خدمات الحماية المعقدة، بما في ذلك تحديد حالات الأطفال الأشد حاجة. وفي الإطار نفسه، تم أيضاً تدريب ٢٥٨ شخصاً من فريق الوزارة على كيفية توزيع ومراقبة وتقييم المساعدات الغذائية للمستفيدين من «البرنامج الوطني للحد من الفقر».

وفي إطار تعزيز قدراتها في مجال تقديم الخدمات الطبية خصوصاً للفئات الأكثر تهميشاً، فقد حصلت وزارة الشؤون الاجتماعية على العديد من الأدوية واللقاحات والتجهيزات الطبية.

٢,٢. دعم مراكز التنمية الاجتماعية: شمل هذا الدعم تقديم ٥,٨ مليون دولار إلى جانب فرق العمل المتخصصة لنحو ٥٧ مركزاً موزعة على ثماني محافظات، تعمل في مجال تقديم الخدمات للمجتمعات المضيفة وللنازحين على السواء. ويأتي هذا الدعم في إطار «البرنامج الوطني لحماية الأطفال والنساء» التابع لوزارة الشؤون الاجتماعية. وهو يغطي رواتب عاملي الرعاية الصحية وتقديم الطبابة واللقاحات الضرورية وإعادة تأهيل وتجهيز هذه المراكز.

وفي المحصلة فقد توزع المستفيدون من خدمات مراكز التنمية الاجتماعية لسنة ٢٠١٥ على الشكل التالي:

— ٤٢٦ ألف و ٩٧٦ شخصاً (بما فيهم ٢٦٨ ألف و ١٧٨ طفلاً) حصلوا على الخدمات والمعلومات المتصلة بحماية الطفولة.

— ١٢٨ ألف و ٦٣٨ شخصاً (موزعين بنسبة ٧٤٪ أطفال و ٢٦٪ حاضنات) استفادوا من خدمات الدعم النفسي.

- ١٤١ ألف و ١٦٥ شخصاً (غالبيتهم من النساء والفتيات) وفرت لهم سبل الحماية من العنف الجنسي. وبدعم من شركاء في المجال الصحي تمكنت مراكز التنمية الاجتماعية أيضاً من الإنخراط بقوة في نشاطات التوعية الصحية والوقاية من الأمراض السارية كالإسهال طالت النازحين السوريين والمجتمعات المضيفة.

٣,٢. الخطوات التالية لسنة ٢٠١٦ في مجال الدعم الاجتماعي: تلحظ «خطة العام ٢٠١٥ لاستجابة لبنان للأزمة السورية» تخصيص ٢٩,٥ مليون دولار لتعزيز القدرة المؤسسية على صعيد توفير الحماية للأطفال وضحايا العنف الجنسي. وذلك بالإضافة إلى ٤٧,١ مليون دولار لدعم وزارة الشؤون الاجتماعية في تنفيذها لبرنامج الحد من الفقر وتوفير شبكات الأمان الاجتماعي. حيث يتوقع أن يؤدي ذلك إلى تحسين مستوى معيشة ٢٠ ألف أسرة لبنانية دفعتها الأزمة السورية إلى حافة الفقر.

وسعيًا لضمان ديمومة واستمرارية تقديم الخدمات على المستويين المحلي والمركزي، سوف يتم توسيع نطاق برنامج دعم المجتمعات المضيفة الذي تتولى تنفيذه وزارة الشؤون الاجتماعية من أجل تحسين الخدمات في البلديات الضعيفة التي تواجه الضغط الأكبر لزيادة عدد السكان على الموارد المحدودة أصلاً.

وتبعاً لتعهدات المانحين خلال مؤتمر لندن الدولي لدعم سوريا، من المتوقع توسيع نشاطات الإغاثة على ضوء تعهدات المانحين التي ناهزت ٥,٩ مليار دولار خصصت للعام ٢٠١٦، مقابل ٥,٤ مليار دولار مخصصة للمرحلة ٢٠١٧-٢٠٢٠.

### ٣. دعم المؤسسات التعليمية

وهو على نوعين نعرضه فيما يلي بشيء من التفصيل:

٣,١. دعم وزارة التربية والتعليم العالي: يستهدف هذا الدعم بشكل خاص الاستراتيجية التي أطلقتها السلطات اللبنانية المعنية في حزيران ٢٠١٤ تحت عنوان «إيصال التعليم لجميع الأطفال في لبنان»، والتي تهدف لتوفير الفرصة لجميع الأطفال الذين تأثروا بالأزمة السورية للحصول على التعليم والاستفادة من مختلف إمكانيات الدراسة في المدارس الرسمية. وضمن هذا الإطار حصل قطاع التعليم الرسمي سنة ٢٠١٥ على أكثر من ٦١ مليون دولار، منه ١,٦ مليون دولار خصصت للوزارة و٥٩,٧ مليون دولار لدعم وإعادة تأهيل المدارس الرسمية والتحاق الطلاب خصوصاً من المجتمعات المضيفة والمهمشة. ولتمكين الوزارة من القيام بمهامها في هذا المجال فقد جرى تعزيزها بفريق من الإداريين تعدادهم ثلاثون شخصاً، بالإضافة إلى تجهيزات معلوماتية لتجهيز المكاتب والمدارس الاقليمية.

وعلى الصعيد التقني فقد طاولت خطة الاستجابة في دعمها للمؤسسات التعليمية أيضاً تعزيز قدرات الوزارة والمركز التربوي للبحوث والانماء ومديرية التعليم العالي في تصميم البرامج والمناهج التربوية وسرعة الاستجابة للأزمة. كما جرى تدريب ما يفوق الألفي مفتش تربوي ومعلم وإداري وكشفي يعملون في المدارس الرسمية لزيادة مرونتهم في التعاطي مع الاحتياجات الخاصة لأطفال السوريين النازحين من جهة وتحسين طرق التعليم وتقييم أداء الأساتذة والنشاطات الصفية من جهة أخرى، خصوصاً مع إضافة دوام التدريس المسائي لاستيعاب العدد المتزايد من الطلاب.

٢,٣. دعم المدارس الرسمية: نظراً لعدد الأطفال المتزايد في سن الدراسة من المجتمعات المهمشة الذين يقصدون المدارس الرسمية بأعداد كبيرة فاقت ٥٣٠ ألف تلميذ، فقد جرى تمديد دوام التدريس خلال العام الدراسي ٢٠١٥-٢٠١٦ في ٢٣٨ مدرسة رسمية إلى دوامين نهاري ومسائي. مما سمح لنحو ٣٥٤ ألف طفل لبناني وسوري وفلسطيني بالانخراط في التعليم الرسمي الأساسي سنة ٢٠١٥ وحقها. وهذا التوسع الشديد وما تطلبه من إنشاءات وإعادة تأهيل وتجهيزات وقرطاسية وأدوات ووسائل تعليم وتدفئة ترتب عليه تكاليف مالية إضافية كبيرة جرت تغطيتها من قبل شركاء وجهات مانحة لم يحدد البرنامج هويتهم. وبالإضافة إلى ذلك فقد تم تصميم برنامج للتعليم المتسارع مخصص لاستيعاب حوالي ١٥٠٠ تلميذ من الطلاب الثانويين المتخلفين مدرسياً، بالتزامن مع تدريب ما يقارب ٤٠٠ أستاذ على هذا البرنامج وما يستلزم من دعم نفسي واجتماعي.

وعلى صعيد آخر، أطلقت أيضاً العديد من المبادرات الشبابية التربوية لتخفيف حدة التوتر بين الأطفال اللبنانيين والسوريين وتعزيز السلام والوئام بينهم، حيث استحدثت في هذا الإطار ثلاث عشرة مدرسة خالية من العنف للحد من الاحتكاكات المجتمعية الداخلية المتبادلة. وقد تطورت أعداد النازحين السوريين الملتحقين



بالمدارس الرسمية اللبنانية على الشكل التالي:

٣,٣. الخطوات التالية المتوقعة سنة ٢٠١٦ لدعم المؤسسات التعليمية في إطار الاستجابة للأزمة السورية: ستقوم وزارة التربية والتعليم العالي بمعاونة شركائها التربويين ( لم تحدد هويتهم ) في إطار الاستمرار بتنفيذ استراتيجيتها المشار إليها أعلاه، وصولاً إلى تعزيز الفرص المتساوية أمام جميع المقيمين للحصول على التعليم، فضلاً عن تعزيز القدرات والمناهج التعليمية، بإعادة تأهيل ٦٠٠ مدرسة وتقديم مواد تعليمية لنحو ٣٩١ ألف تلميذ في مختلف أنحاء البلاد، على أن توزع القرطاسية والتجهيزات على ١٠٠ مدرسة ثانوية رسمية، بالإضافة إلى إنشاء ٥٠٠ مكتبة مدرسية ستكون مفتوحة للتلامذة والأطفال اللبنانيين والسوريين والفلسطينيين.

وسيتّم في هذا الإطار أيضاً تدريب ١٥٠٠ معلم ومدرب ومنسق أنشطة لضمان التنفيذ الناجح للاستراتيجية المذكورة، بالإضافة إلى تعزيز طاقم الوزارة بفريق مؤلف من ٣٠ موظفاً إضافياً في موازاة تدريب مدراء ٣٠٠ مدرسة.

وتقدر تكلفة هذه البرامج والمشاريع أعلاه بحوالي ٣٨٨ مليون دولار، تتوقع خطة الاستجابة أن تجذب النسخة الثانية من «استراتيجية إيصال التعليم لكل الأطفال»، والتي قدمتها الحكومة خلال مؤتمر لندن لدعم سوريا في شباط ٢٠١٦، التمويل اللازم لها من المجتمع الدولي. يذكر أن هذه النسخة عبارة عن خطة خمسية تتعهد فيها الحكومة بضمان التحاق جميع الأطفال النازحين بعمر ٥ - ١٧ سنة بالمدارس الرسمية بحلول العام الدراسي ٢٠١٦ - ٢٠١٧.

#### ٤. دعم وزارة الطاقة والمياه

أدى تدفق النازحين السوريين إلى لبنان منذ العام ٢٠١١ إلى زيادة الضغوط على خدمات المياه والطاقة، والتي كانت أصلاً تعاني من عجز مزمن وخلل بنيوي وإداري عميق. وبموجب خطة الاستجابة تم تعزيز الكوادر البشرية للوزارة بفريق مكّون من ١٧ متخصصاً ساهموا بشكل خاص في مساعدة الوزارة لتنفيذ استراتيجيتين رئيسيتين هما:

– «الاستراتيجية الوطنية لقطاع المياه»، وهي عبارة عن خارطة طريق مفصلة لتحسين شروط ونوعية خدمات المياه على الصعيد الوطني.

– «خطة العمل الوطنية لفعالية الطاقة والطاقة المتجددة»، وهي عبارة عن وثيقة استراتيجية ترمي إلى زيادة نسبة استخدام الطاقة المتجددة حتى ١٢٪ بحلول العام ٢٠٢٠.

كذلك جرى خلال العام ٢٠١٥ تنفيذ العديد من النشاطات الهادفة إلى توفير المياه الآمنة والصرف الصحي للحد من مخاطر الأمراض والوفيات المتصلة باستخدامات المياه. وفي هذا الإطار حصلت مصلحة مياه الليطاني على المساعدة والتجهيزات بدعم من الشركاء (لم تحدد هويتهم) التي تمكنها من مراقبة وتفحص المياه وتحسين إدارتها. كما شاركت العديد من المؤسسات الوطنية كمجلس الانماء والاعمار ومصلحة مياه الليطاني في دورات تدريبية تطبيقية حول كيفية إدارة وصيانة شبكات المياه وجمع النفايات الصلبة وأنظمة الصرف الصحي.

وقد شكّلت مصالح المياه الأربعة في المناطق المرتكزات الأساسية لتنفيذ خطة الاستجابة في مجالات المياه والصرف الصحي. حيث جرى تعزيز الموارد البشرية لهذه المصالح بستة خبراء إضافيين خلال العام ٢٠١٥. كما حصلت هذه المصالح على ٤٨ مليون دولار استثمرت في استكمال مشاريع تحسين البنى التحتية وتقديم الخدمات.

ففي بلدية القبيات التابعة لمصلحة مياه لبنان الشمالي جرى تحسين تشغيل وإدارة أنظمة المياه من خلال التدريب على استخدام نظام المعلومات الجغرافية (GIS) وأتمتة معلومات البلدية وتطوير خطة صيانة وتشغيل شبكة مياه آمنة. وذلك إلى جانب إنجازات في مناطق أخرى طالت توزيع نظام المعلومات الجغرافية وتجهيزات صيانة وتزويد المياه وإعادة تأهيل شبكات المياه والصرف الصحي في باب التبانة وتقديم مضخات مياه في منطقة الكورة.

وفي مصلحة مياه البقاع تم استبدال شبكة المياه في بلدية شتورا وتطوير خطة الإدارة والصيانة بالتعاون مع الشركاء في هذا المجال (لم تحدد هويتهم). وفي إطار الحد من الهدر والتكلفة وضبط إدارة الطلب فقد تم إطلاق حملة اشتراكات وتركيب عدادات مياه في ثلاث بلديات بقاعية. وإلى جانب دورات التدريب والتجهيزات المتعلقة بإجراء المسوحات الجيوفيزيائية وبحوث الحد من كلفة تقديم الخدمات العامة، جرى تطوير مخطّطين توجيّهين لتوزيع المياه مدتهما ٣٠ سنة في كل من بلدتي أبلح وتعلبايا للحدّ من تعرّض البلديتين لنقص المياه.

أما فيما خصّ مصلحة مياه بيروت وجبل لبنان ولبنان الجنوبي فقد جرى تعزيزهما بمنسق معلومات في مجال جمع وتحليل ونشر المعلومات المتصلة بخدمات وإدارة المياه والصرف الصحي.

وعلى الرغم من أن الأزمة كانت وما زالت تتمثل في الكارثة البيئية، إلا أن الوعي بمخاطر التدهور البيئي وما يسببه من تلوث وأمراض ما زال متواضعاً. ولذلك جرى تعزيز الطاقم البشري لوزارة البيئة بفريق من ٢٦ متخصصاً في مجالات إدارة النفايات الصلبة والمياه والصرف الصحي وزيادة الوعي بقضايا حماية التنوع البيولوجي وتغيرات المناخ. وذلك إلى جانب تقديم الدعم التقني والمادي.

لقد أدّى الدعم المالي والتقني الذي حصلت عليه مصالح المياه من الشركاء في خطة الاستجابة لسنة ٢٠١٥ إلى تحقيق الإنجازات التالية:

أولاً- تمديد وإعادة تأهيل الشبكات:

٨٢ كلم شبكة صرف صحي.

٧٧ كلم شبكة عامة لتوزيع المياه.

١٧ مبادرة لمعالجة الصرف الصحي.

٣٤٧ مصدر مياه.

٣٣٦ خزان وصهريج مشترك لجمع المياه.

٤٤٠ نظام لتعقيم المياه بالكلور.

ثانياً - التجهيزات: توزيع ٣٦٧ قطعة للتزود بالمياه، هي عبارة عن مولدات ومضخات.

ثالثاً - الفئات المستفيدة: أصبحت ٣١٣٠ أسرة موصولة على شبكة المياه ومجهزة بالحنفيات والسمكزية المصاحبة.

١,٤. الخطوات التالية المتوقعة سنة ٢٠١٦ لدعم الخدمات العامة للمياه في إطار الاستجابة للأزمة السورية:

تم رصد ١٨٠ مليون دولار ضمن خطة الاستجابة للأزمة سنة ٢٠١٦ من أجل دعم كل من وزارة الطاقة والمياه ووزارة البيئة ومصالح المياه الأربع. وذلك من أجل تأكيد الاستمرار في تقديم خدمات نوعية على المستويين المحلي والوطني من جهة وللتخفيف من مخاطر الأزمة المستمرة على البيئة من جهة أخرى.

ومن المتوقع أن تساهم المساعدات المقدمة لوزارة الطاقة والمياه في تمكينها من تنفيذ استراتيجيتها ومخططاتها التوجيهية بنجاح. مما سينعكس زيادة في القدرات التقنية والإدارية للمؤسسات اللبنانية في مجالات إدارة المياه والصرف الصحي.

كذلك من المقرر أن تقام حلقات دراسية موجهة للمجموعات المهمشة لتوعيتها حول إدارة النفايات الصلبة ومخاطر رئيسية تتصل بالصرف الصحي والصحة العامة والنفايات عموماً.

كما أن مزيداً من الجهود ستوجه نحو قضايا بيئية أساسية متعلقة بنضوب الموارد الطبيعية وتلوث الهواء والمياه وتصحر الأراضي في محاولة لمساعدة وزارة الطاقة والمياه في الحد من تأثيرات الأزمة السورية على البيئة في لبنان.

وهذه الجهود والمبادرات مجتمعة من المقرر أن تفضي إلى توفير خدمات مياه وطاقة أفضل، وبالتالي تحسين مستويات معيشة لما يزيد عن مليوني شخص من اللبنانيين المهمشين والنازحين السوريين والفلسطينيين.

## ٥. البلديات واتحادات البلديات

يملك لبنان شبكة موسّعة من البلديات وإتحاد البلديات قوامها ١١٠٨ بلديات و٥٢ إتحاداً، كلها لعبت دوراً بارزاً على الصعيد المحلي لمواجهة ضغوط الاحتياجات الرئيسية والتوترات، التي تفاقمت بعد الأزمة السورية على وجه الخصوص. ولتمكينها من تجاوز النقص في الإمكانيات والتمويل اللازمين للقيام بمهامها المعتادة، كالبنى التحتية والاستشفاء والمدارس والتدريب المهني وغيرها، جرى تقديم الدعم المالي والبشري والمادي للعديد من البلديات سنة ٢٠١٥ في إطار خطة الاستجابة للأزمة السورية.

فقد تمّ تنفيذ مشروعات بقيمة ١٣ مليون دولار بالتزامن مع تقديم فرق عمل إضافية بلغ عديدها الإجمالي ٥٥ شخصاً، إلى جانب تدريب ما يقارب ٣٩٤ ناشط محلي على قضايا متعددة كإدارة الأزمات وتقديم العناية الصحية وتشغيل وصيانة توزيع المياه وأنظمة الصرف الصحي والنفايات وما إلى ذلك. أما المساعدات المادية فقد شملت تقديم تجهيزات مثل شاحنات جمع وكبس النفايات والحوايات ومراكز القيادة المتنقلة وسيارات الإسعاف.

كما اتخذ الدعم المادي أشكالاً أخرى مثل بناء منشأة لمعالجة النفايات في بلدة غزة (البقاع الغربي) وشبكة صرف صحي موصولة بمعمل للمعالجة يجري بناؤه حالياً في بلدة أنفة الساحلية، مصممة لخدمة حوالي ١٥ ألف شخص في شكا. وفي هذا الإطار أيضاً أعيد تأهيل وصيانة منشآت وشبكات قائمة في تسع مناطق، بالإضافة إلى تحسين وإنشاء شبكات مياه وخزانات لما يزيد عن ١٥ بلدية، بما فيها بلدة عنجر.

ولتمكين العديد من البلديات من إيواء ما يزيد عن ٣٤ ألف نازح سوري، فقد جرى دعمها لإعادة تأهيل ما يزيد عن ٦٧٦٤ منزلاً.

وبالإجمال، بلغت قيمة جميع الأعمال أعلاه للعام ٢٠١٥ ما يقارب ٦٧,٥ مليون دولار، استفادت منها ٢٤٤ بلدية و ١١ إتحاد بلدي كانت سبّاقة في الاستجابة للأزمة السورية على صعيد تحسين الخدمات المقدمة وبناء القدرات والحد من التوترات بين المجتمعات المضيفة والنازحين السوريين.

وفي إطار ترسيخ وديمومة الجهود أعلاه والتخطيط لمشروعات مستقبلية، ساهم الشركاء في خطة الاستجابة (من لم تحدد هويتهم) بإنشاء ثمانية مكاتب فنية إقليمية، كل منها مخصص لدعم اتحاد بلديات، بحيث يبلغ إجمالي البلديات التي يغطيها هذا المشروع ٢٠٠ بلدية على مستوى لبنان كله. وقد تولى الشركاء المشار إليهم تجهيز المكاتب المذكورة بالتجهيزات المكتبية وتغطية رواتب العاملين فيها من المهندسين والفنيين والمتخصصين بالمعلوماتية والعاملين الاجتماعيين.

١,٥. الخطوات التالية المتوقعة سنة ٢٠١٦ في مجال الخدمات في إطار الاستجابة للأزمة السورية: يتركز إهتمام "الشركاء" في خطة الاستجابة للأزمة السورية في العام ٢٠١٦ على تحسين ظروف إيواء النازحين السوريين والمجتمعات المضيفة في أحزمة "فقر مدنية"، موزعة على ما يقارب ٢٥١ منطقة عقارية و حوالي ٢٠٠ بلدية. وتقدر كلفة هذه العمليات بحدود ١٩١,٥ مليون دولار يفترض أن تنفق في العام ٢٠١٦.

## ٦. دعم المؤسسات الصحية

١,٦. دعم وزارة الصحة: حصل القطاع الصحي على مساعدات مالية بلغت قيمتها ٢٣,٩ مليون دولار في إطار خطة الاستجابة للأزمة السورية خلال العام ٢٠١٥، خصص أغلبها لمراكز الرعاية الصحية (٧,٧) ٢٢ مليون دولار) مقابل ١,٢ مليون دولار لوزارة الصحة العامة. يضاف إلى ذلك تقديم فرق عمل توزعت ما بين ٩١ شخصاً للوزارة و ٤٧ آخرين للمراكز الصحية، لتعزيز قدراتها في الاستجابة للطلب المتزايد في القطاع الصحي نتيجة التدفق الكبير للنازحين السوريين. كذلك عمد الشركاء في المجال الطبي إلى توزيع الكثير من التجهيزات واللوازم الإدارية والمواد الطبية بما فيها اللقاحات والأدوية. ومنعاً لحدوث نقص في الأدوية فقد تعزيز مخازن الوزارة بثلاث غرف مبرّدة وكميات كبيرة من الأدوية ووسائل منع الحمل.

وخلال السنة ذاتها ساهم الشركاء في تنظيم حلقات دراسية لبناء القدرات وتدريب موظفي الوزارة في مجالات متعددة شملت إدارة عمليات التلقيح وأنظمة الرقابة والإنذار المبكر لانتشار الأمراض على أنواعها والأمن الغذائي والتصنيف الدولي للأمراض وضبط نوعية المياه.

كذلك امتدت المساعدات لتشمل تحسين الصحة الإنجابية والأمومة، من خلال إنجاز ونشر إرشادات تقديم خدمات الصحة الإنجابية، حيث تم تدريب حوالي ٢٠٠ شخص يعملون في المجال الطبي والصيدلاني موزعين على ٧٥ نقطة لتقديم هذه الخدمات.

٢,٦. دعم مراكز العناية الصحية الأولية: إضافة إلى الدعم المالي المشار إليه أعلاه، فقد حصلت مراكز العناية الصحية الأولية على الأدوية المتصلة بعلاج الأمراض المزمنة لنحو ١٥٠ ألف من الفقراء النازحين واللبنانيين يعانون أمراض مثل القلب والضغط والربو والصحة العقلية وغيرها من الحالات الصحية الممتدة، إضافة إلى ما يفوق ١٠٠ ألف حقنة أنسولين لمدة سنة واحدة مخصصة لمئات المصابين بالبول السكري. وإلى جانب الأدوية واللقاحات وأجهزة التعقيم فقد تم تزويد هذه المراكز بمعدات للفحص المبكر مخصصة للأمراض المستبطنة.

وقد شكّل تجهيز وإعادة تأهيل مراكز العناية الصحية الأولية أولوية في خطة الاستجابة على الصعيد الصحي. حيث تم تجهيز ما يقارب ١٨٠ مركزاً بمعدات رقمية وطبية وسلسلة تبريد، بما فيها أجهزة التصوير

الشعاعي والصوتي، بالإضافة إلى تجهيزات مخصصة للصحة الإنجابية. ساهمت جميعها في زيادة الخدمات الصحية التي تقدمها هذه المراكز بنسبة ٤٠٪ طالت حوالي ٤٠٠ ألف مريض سنة ٢٠١٥.

وضمن إطار مشروع "العناية بصحة الأم والطفل" جرى تقديم خدمات محددة للنساء الحوامل وأطفالهن في مناطق مثل وادي خالد وطرابلس وراشيا وبيروت.

وعلى صعيد آخر، فقد شمل التدريب على العناية بالقدرات الذهنية والنفسية حوالي ٢٥٣٠ عامل في مجال تقديم الخدمات الصحية على مستوى مراكز العناية الصحية الأولية، من بينهم ١٦٥ طبيب وممرض وعامل إجتماعي، إلى جانب ٢٧٥ موظفاً موزعين على ١٢٤ مركزاً (مقال ٦٠ مركزاً سنة ٢٠١٤) خضعوا للتدريب على تعزيز القدرات في مجال تقييم المخاطر والاكتشاف المبكر لأمراض مثل الربو والضغط.

**٣,٦. دعم المستشفيات الحكومية:** بلغ عدد المستشفيات الحكومية التي حصلت على الأدوية واللقاحات والأجهزة الطبية في إطار خطة الاستجابة للعام ٢٠١٥ ستة وعشرون مستشفى. كما تم إنشاء وتجهيز ثمانية مستشفيات حكومية على مختلف الأراضي اللبنانية بمختبرات لفحص المياه ومراقبتها والتحذير من أية عدوى وبائية محتملة. كذلك جرى تجهيز خمسة مستشفيات حكومية بغرف ضغط، وثمانية أخرى بوحدات للعناية المكثفة والطوارئ بحالات الولادة والولادات الحديثة، بالإضافة إلى عشرة أخرى تم تجهيزها بحاضنات للمواليد. وإلى جانب التسهيلات الطبية لتحسين معالجة حالات العنف الجنسي، فقد خضع الفريق الطبي في تسعة مستشفيات لتدريب عملي في كيفية التعامل مع ضحايا الاغتصاب على المستوى المحلي.

**٤,٦. الخطوات التالية المتوقعة سنة ٢٠١٦ في مجال الخدمات الطبية ضمن مبادرة الاستجابة للأزمة السورية:** يتوقع أن يبقى الالتزام بتعزيز مؤسسات الصحة العامة قائماً خلال العام ٢٠١٦، عبر توجيه النسبة الكبرى من الميزانية المخصصة لدعم الأنظمة الصحية بقيمة ٢٩٠ مليون دولار نحو هذه المؤسسات. أما المجالات التي يفترض أن يتركز عليها التمويل المذكور فهي:

تمكين مؤسسات العناية الصحية للاستجابة للطلب المتزايد على الخدمات الطبية ومواجهة ندرة الموارد. دعم ٢٥٠ مركزاً للعناية الصحية العامة بكلفة ٤,٢٦ مليون دولار لتمكينها من تقديم رزمة أساسية من العناية الطبية الأولية على أوسع نطاق ممكن، بما في ذلك الطبابة والتلقيح والصحة العقلية. تخصيص ٣,١٣٤ مليون دولار لتمكين ٢٧ مستشفى حكومي من تحسين وتوسيع خدماتها، لا سيما في مجال العناية المتخصصة والمركزة. توسيع نطاق نظام الإنذار والاستجابة المبكرة.

## ٧. دعم وزارة الزراعة

شهد الوضع الغذائي للمجتمعات المهمشة، بمن فيهم اللبنانيين والنازحين السوريين والفلسطينيين تدهوراً كبيراً خلال العام ٢٠١٥. مما فرض ضغوطاً واسعة على الأمن الغذائي لهذه المجتمعات، اضطر معها الشركاء (في خطة الاستجابة) إلى التدخل عبر تقديم الغذاء للمحتاجين ودعم القطاع الزراعي.

لقد تضمن الدعم المقدم لوزارة الزراعة تلقيح ومراقبة الماشية، حماية النباتات، الأمن الغذائي، وإدارة إنتاج الصنوبر عبر تقديم الدعم التقني. بالإضافة إلى تطوير نظام متقدم للإحصاءات والمعلومات الزراعية. حيث تطلب هذا الدعم تدريب ما يفوق ٢٠٠ موظف يعملون في وزارة الزراعة توزعوا على عشر دورات تدريبية.

وبالإجمال، فقد تضمنت حملة التلقيح التي طالت ٨٠٠ ألف رأس ماشية إقامة نظام تسجيل ميداني لأمراض الحيوانات، فضلاً عن تطوير استراتيجيات المراقبة وبرامج التلقيح إلى جانب تقديم التجهيزات الضرورية لمعهد الأبحاث الزراعية وأقسام الطب البيطري في وزارة الزراعة.

وتأسيساً على الجهود أعلاه، حصلت الوزارة على الدعم اللازم من الشركاء لتمكينها من تعزيز قدرات المزارعين لتطبيق أفضل ممارسات الري وزيادة خصوبة التربة. حيث تم في هذا الإطار استحداث وحدة لخدمات الري في مركز إدارة تعاونية مزارعي الدردارة في مرجعيون لإدارة توزيع مياه الري بين المزارعين في المنطقة.

وفي إطار الجهود لتعزيز نوعية المعلومات والإحصاءات الزراعية، فقد أقيمت العديد من الفصول التدريبية مستهدفة بشكل خاص العاملين في القسم الإحصائي للوزارة تمهيداً لتنفيذ مسوحات إحصائية. حيث جرى تصميم عينة إحصائية شكلت إطاراً لتنفيذ المسح الانتاج الزراعي سنة ٢٠١٥. وذلك بهدف تحديث المعلومات الزراعية وتعزيز نظام معلومات وزارة الزراعة، وصولاً إلى تسهيل إنسياب المعلومات بين منتجي ومستخدمي الإحصاءات الزراعية.

وبموازاة الجهود أعلاه فقد جرى تطوير الكثير من الخطوات والبروتوكولات المتعلقة بالأمن الغذائي بالتعاون مع السلطات اللبنانية المعنية، ومنها المخطط الوطني للأمن الغذائي الذي انبثقت عنه لجنة تولت وضع أسس نظام مراقبة الأمن الغذائي على المستوى الوطني.

١,٧. الخطوات التالية المتوقعة سنة ٢٠١٦ في مجال دعم القطاع الزراعي ضمن مبادرة الاستجابة للأزمة السورية: تحت عنوان الاستقرار كمكون أساسي في خطة الاستجابة تبدو الحاجة شديدة لما يزيد عن ١٢٤ مليون دولار، في سبيل دعم وزارة الزراعة لتوفير الاحتياجات الأساسية للبنانيين والنازحين المهمشين. ومن المقرر أن يتابع شركاء الأمن الغذائي لعب دور نشط في تنفيذ استراتيجية وزارة الزراعة للفترة ٢٠١٥-٢٠١٩ فيما خص تطوير سبل العيش الزراعية وبناء قدرات المؤسسات الزراعية على المستويين المحلي والوطني.

كذلك سيتم توفير الدعم المؤسسي سواء عبر تدريب موظفي المؤسسات الزراعية الرسمية أو تعزيز قدرات هذه المؤسسات نفسها لتوفير الأمن الغذائي محلياً ووطنياً، مع الأخذ بعين الاعتبار ضرورة تحسين ممارسات التغذية من جهة والحيولة دون سيطرة تكاليف المزارعين على المساعدات الغذائية من خلال تشجيع الزراعات ضمن حيازات منزلية.

إضافة إلى ذلك، من المقرر دعم وزارة الزراعة في مجال توفير الحماية للعمال الزراعيين، خصوصاً النساء والأطفال، من ظروف العمل الخطرة. وتأسيساً على ذلك سيقام سجل للمزارعين في الوزارة تمهيداً لإدراج آليات الحماية الاجتماعية في القطاع الزراعي.

## ٨. أشكال دعم إضافية أخرى للمؤسسات العامة

يمكن إيجاز أبرز هذه الأشكال كما يلي:

تقديم الشركاء ٣,٢ مليون دولار للمؤسسات المعنية بهدف تعزيز قدرات إدارة الكوارث ومنع مخاطرها على المستويين المحلي والوطني.

دعم مادي وتقني موجه للقيادات التنفيذية، وعلى رأسها مكتب رئاسة الوزراء ووزارة الداخلية والبلديات والمحافظات والقوى الأمنية.

دعم مكتب رئاسة الوزراء في وضع الخطة الوطنية للاستجابة للكوارث وفي إقامة غرف عمليات متحركة على المستوى الوطني، وفي تنظيم محاكاة وطنية لتحسين إدارة المخاطر.

إقامة وتجهيز غرف عمليات في مطار بيروت الدولي وضمن المجلس الوطني للبحوث العلمية وفي سبع وزارات وخمسة مكاتب محافظين لمتابعة تقييم المخاطر.

تدريب وتجهيز عناصر في قوى الأمن الداخلي والشرطة البلدية.

تزويد الأمن العام اللبناني بالتجهيزات اللازمة لمراكز التسجيل التابعة لها ودعم مهامها في مراقبة الحدود.

دعم إدارة الإحصاء المركزي في رئاسة الوزراء لتصميم وتنفيذ مسح الأوضاع المعيشية للأسر والقوى العاملة.



## خارطة منظمات المجتمع المدني

في لبنان؛

دراسة ميدانية



تشكل هذه الدراسة جزءاً من «البرنامج الاقليمي لبناء قدرات المجتمع المدني»<sup>(١)</sup> الممول من الإتحاد الأوروبي. وهذه الخارطة التي استغرق إعدادها خمسة أشهر بالاستناد إلى عينة من ٩٩١ جمعية من أصل ١٠٩٤ جمعية ناشطة عملياً، تهدف إلى استكمال عمل هذا الإتحاد من خلال تزويده بمعطيات مستحدثة وموثوقة حول المجتمع المدني في لبنان بوصفه لاعباً أساسياً وطرفاً دائماً للتعاون والحوار، بالنسبة للإتحاد الأوروبي خصوصاً في مسائل مثل التنمية والحوكمة.

ويعتبر لبنان من الدول الرائدة في المنطقة على صعيد تسهيل عمل منظمات المجتمع المدني وانتشارها وتشعب نشاطاتها، حيث بات يوجد ما نسبته ١,٣ جمعية لكل ألف مواطن. وبحسب المعطيات الرسمية لوزارة الداخلية والبلديات يوجد ٨٣١١ منظمة مسجلة كهيئات مجتمع مدني، إلى جانب عدد آخر أقل تنظيمياً منها.

وفي إطار الهدف المشار إليه أعلاه تحاول الدراسة تسليط الضوء على العلاقات والتأثيرات المتبادلة للعوامل التالية، مع إقرارها التام بمحدودية المعلومات الدقيقة والموثوقة المتوفرة حول طبيعة هذه المنظمات وأعمالها وعضويتها الحقيقية ومجالات عملها وتأثيرها الكلي على الحوكمة وصناعة القرار، وهذه العوامل هي:

– مؤسسات الدولة وكيفية تأثير النظام الرسمي وتقديم الخدمات وصناعة السياسات على حجم ومدى قطاع المجتمع المدني.

– الإطار السياسي، بمعنى كيفية تأثير التمثيل الطائفي والأحزاب السياسية والأمن والنظام الانتخابي على فعالية مؤسسات الدولة.

– المنظمات الدولية كجهات مانحة ومدى تأثير برامجها وجداول أعمالها الخاصة بمنظمات المجتمع المدني على عمل هذه المنظمات .

– المجتمع المدني بما لديه من قدرات واحتياجات وأولويات ينبغي التركيز عليها لتمكين منظمات هذا المجتمع من المشاركة في التنمية وقضايا الحوكمة.

## أولاً: على صعيد توصيف عمل منظمات المجتمع المدني في لبنان

### ١. تعريف منظمات المجتمع المدني

تنطلق الدراسة في توصيفها لمنظمات المجتمع المدني ضمن الإطار اللبناني من أربعة معايير رئيسية هي: التمييز بين مفهوم «المجتمع الأهلي» في بعده العائلي الطائفي ومفهوم «المجتمع المدني». بمعناه الطبقي وحرسته الاجتماعية المتحررة من التشكيلات التقليدية، مركزة اهتمامها على الصنف الثاني كموضوع للبحث. عدم التمييز بين المنظمات والمجموعات المسجلة وتلك غير المسجلة.

1 - Mapping Civil Society Organizations in Lebanon, financed by EU and prepared by Beyond institute and implemented by Transtec institution, 2015

مستوى إنخراط المنظمات والمجموعات في المشاركة المدنية والحوكمة الشاملة، وبذلك تستبعد الدراسة المنظمات غير الحكومية ذات البعد الديني والنشاط الحزبي الضيق.

اعتبار المنظمات الشبابية والاجتماعية الممولة من قبل السياسيين والأحزاب والناشطة في تقديم الخدمات جزءاً أساسياً من المجتمع المدني.

وبذلك يصبح تعريف منظمات المجتمع المدني بحسب مفهوم هذه الدراسة بأنها «تلك المجموعات الرسمية وغير الرسمية الناشطة على صعيد الشأن العام في قضايا تهتم كل المجموعات الطائفية دون تمويل علني وصريح من الأحزاب السياسية والجمعيات الدينية». وهذه المنظمات تشكل بطبيعة الحال جزءاً أساسياً من دائرة أوسع من منظمات المجتمع المدني.

وهذا التعريف لا يتطابق مع تعريف البنك الدولي للمجتمع المدني المتداول عالمياً على الشكل التالي: " هو مجموعة واسعة النطاق من المنظمات غير الحكومية وغير الهادفة للربح لها وجود الحياة العامة، تعبر عن اهتمامات وقيم أعضائها أو الآخرين بالاستناد إلى إعتبارات أخلاقية أو ثقافية أو سياسية أو علمية أو دينية أو خيرية. وبذلك فإن مصطلح «المجتمع المدني» يشمل طيفاً عريضاً من المنظمات، مثل: المجموعات الأهلية والمحلية، المنظمات غير الحكومية، الاتحادات العمالية، المنظمات الخيرية، المنظمات الدينية، والنقابات المهنية.

## ٢. العوامل المؤثرة في استراتيجيات عمل منظمات المجتمع المدني في لبنان

أ. أزمة النازحين السوريين: إنطلاقاً من العلاقات الأخوية التقليدية بين البلدين حافظ لبنان على سياسة الحدود المفتوحة مع سوريا منذ اندلاع الأزمة السورية سنة ٢٠١١. مما سمح بتدفق مستمر لمئات آلاف النازحين خصوصاً نحو المناطق اللبنانية المهمشة والفقيرة التي تعاني أصلاً من تدهور نوعي وكمي في الخدمات العامة والبنى التحتية. الأمر الذي ساهم في تفاقم الأوضاع سوءاً وزيادة الضغوط الاجتماعية والاقتصادية. وأمام تواضع ومحدودية قدرة السلطات اللبنانية المعنية على الاستجابة لمتطلبات هذه الضغوط، بادرت منظمات المجتمع المدني إلى إعادة ترتيب أولوياتها وجهودها، وبما يتناسب مع أولويات الجهات الدولية المانحة، نحو أعمال الإغاثة والدعم الإنساني للنازحين والمجتمعات المضيفة، بعيداً عن مسائل حيوية تدخل في صلب جدول أعمالها مثل الإصلاح ومحاربة الفساد وتحسين مستوى الخدمات العامة وما إلى ذلك. ومما لا شك فيه أن دعم المنظمات الدولية المتزايد لمنظمات المجتمع المدني العاملة في مجال إغاثة النازحين قد تمخض عن جملة نتائج تتصل بعمل هذه المنظمات المدنية، أبرزها ما يلي:

– المساهمة في تضخم حجم وعمليات هذه المنظمات إلى حد أنه أضعف كثيراً الحوكمة الداخلية فيها وأبعدها عن رسالتها الأساسية.

– إنخراط منظمات المجتمع المدني في أعمال التنمية المباشرة ميدانياً بالتنسيق مع البلديات والجهات الدولية المانحة ساعد العديد منها في إثبات قدرتها كشريك موثوق للمجتمعات المحلية.

– إكتساب الكثير من هذه المنظمات خبرة واسعة مكنتها من لعب أدوار مختلفة سواء على صعيد الحد من النزاعات في بوئر النزوح، أو بناء التوافق بين الأطراف المعنيين وتمكين السلطات المحلية.

ب. **الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية:** أدى التدهور المالي والاقتصادي العام في لبنان وكذلك التراجع المتزايد لنوعية الخدمات العامة التي تقدمها الدولة، وبالتالي الاعتماد المتزايد على المبادرات الفردية والخاصة في الاستجابة للاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية، إلى فرض مهام وتحديات جديدة على منظمات المجتمع المدني العاملة في هذا البلد، أبرزها ما يلي:

- لقد بات دور منظمات المجتمع المدني حيويًا في توفير الخدمات العامة. فلم يعد مستغرباً أن نجد عدداً متزايداً من هذه المنظمات تخصص المزيد من جهودها ومواردها لتغطية الفجوة الناجمة عن التقصير الحكومي في تقديم الخدمات، خصوصاً في مجالي التعليم والصحة.

- انسداد مصادر تمويل هذه المنظمات، والتي باتت محصورة إما بالمانحين الدوليين في حال تطابقت أجندتهم مع الخدمات التي تقدمها منظمات المجتمع المدني، أو بالجهات السياسية والمؤسسات الدينية التي غالباً ما تكون أجندتها موجهة لبناء الولاءات على اختلافها. هذا الواقع أثر على الجهاز البشري لمنظمات المجتمع المدني وجعلها تعتمد بشكل خاص على كادر يعمل بدوام جزئي.

- أمام استفحال الأزمة الاجتماعية خصوصاً تزايد البطالة في أوساط الشباب والحاجة الملحة لإيجاد فرص عمل جديدة، اكتسبت مشروعات العمل الاجتماعية الصغيرة (social entrepreneurship) كحل مبتكر ومستدام لمشاكل هؤلاء الشباب الاجتماعية، زخماً كبيراً دفع مزيداً من منظمات المجتمع المدني للتحويل من النموذج غير الربحي إلى نموذج المشروع الاجتماعي ذات المردود الذي يكفل استمراريتها.

ج. **الأوضاع الأمنية والجمود السياسي:** لقد ترك تعطل مؤسسات السلطة الرسمية الإجرائية والتنفيذية والتشريعية، كرئاسة الجمهورية والحكومة ومجلس النواب، تأثيرات بالغة على عمل منظمات المجتمع المدني في لبنان، يمكن الإشارة إلى بعضها على الشكل التالي:

إحباط آمال ومساعي منظمات المجتمع المدني في المطالبة بقضايا الإصلاح والانتخابات والبيئة والصحة والتعليم وما إلى ذلك. إذ لم تعد هذه المنظمات تجد أمامها من تطالبه بها.

أدى الفرز السياسي والطائفي الحاصل على مستوى البلاد إلى استقطاب مماثل على صعيد منظمات المجتمع المدني. حيث بات من الصعب على هذه المنظمات إيجاد أرضية مشتركة للعمل بشكل مستقل بعيداً عن تأثيرات الأطراف السياسية الفاعلة.

تؤدي التهديدات الأمنية المتصاعدة إلى إعاقة عمل منظمات المجتمع المدني في الميدان، لا بل أن تزايد التوتر بين النازحين السوريين والمجتمعات المحلية المضيفة يجبر العديد من هذه المنظمات لتخصيص المزيد من الجهود لبناء التوافق الاجتماعي وترسيخ السلام بين هذه الأطراف.

د. **طبيعة النظام اللبناني:** إذ أن توزيع مراكز السلطة والنفوذ في الدولة على أساس طائفي يفرض الدستور احترامه، يجعل قدرة منظمات المجتمع المدني في التأثير على مراكز القرار ضعيفة نسبياً.

### ٣. التوصيف الوظيفي لمنظمات المجتمع المدني في لبنان

تحدد الدراسة الميدانية سبع وظائف رئيسية لمنظمات المجتمع المدني في لبنان يمكن من خلالها التأثير في صناعة القرارات المتصلة بالشأن العام، وذلك إلى جانب التقسيم التقليدي لعمل هذه المنظمات بحسب قطاعات وأنواع النشاط. أما الوظائف السبعة ومجالات تأثيرها فهي موزعة بحسب الجدول التالي:

التوزيع النسبي للمؤسسات	مجالات التأثير	الوظيفة
٨,٥٪	تكون منظمات المجتمع المدني قادرة على المساهمة في عملية صناعة القرار وإيصال أصوات مكونات هذه المنظمات مباشرة إلى صانعي القرار على المستويين المحلي والوطني.	التمثيل
٣١٪	تكون هذه المنظمات قادرة على صياغة حلول للسياسات والتوصية باصلاحات على مستوى الممارسة والقانون أو السياسات محلياً ووطنياً.	تكوين جماعة ضغط وتأييد
٣,٦٪	تكون المنظمات قادرة على التأثير في آراء المواطنين من خلال تبادل المعلومات حول أداء الحكومات الوطنية والمحلية.	المتابعة والمراقبة
٣,٦٪	يمكن لمنظمات المجتمع المدني ضمان وحماية حقوق المواطنين المهمشين والأقليات.	حماية المواطنين المهمشين
٤١,١٪	تستطيع منظمات المجتمع المدني بناء قدرات مجموعات السكان لتمكين المشاركة المدنية على المستوى المحلي والوطني.	بناء القدرات
٥٩,٣٪	بإمكان هذه المنظمات جعل السكان أكثر وعياً فيما يخص القضايا الأساسية وتصرفاتهم حيالها.	زيادة الوعي
١٨,١٪	بإمكان منظمات المجتمع المدني استكمال دور الحكومة والسلطات المحلية على صعيد تزويد الناس بالخدمات والسلع.	تقديم الخدمة

#### ٤. مواصفات رئيسية لمنظمات المجتمع المدني في لبنان

٩٣٪ مسجلة في وزارة الداخلية والبلديات وتعمل بشكل رسمي مقابل ٧٪ غير مسجلة وغير موجودة في السجلات الرسمية.

٦٢٪ تعمل على مستوى وطني شامل، مقابل ٣٨٪ على مستوى محلي.

غالبية هذه المنظمات صغيرة الحجم لناحية الكادر البشري، حيث أن ٧٧،٤٪ يقل كادرها عن ١٠ موظفين. كما أن معظمها يعتمد على موظفين بدوام جزئي بنسبة ٧٠،٥٪. وبينما تعتمد غالبية المنظمات غير الرسمية في عملها على المتطوعين، فإن المنظمات الرسمية تعتمد عليهم بنسبة أقل. والملاحظ في هذا المجال أنه كلما كانت مصادر دخل منظمات المجتمع المدني يأتي من جهات مانحة (دول أجنبية وسفارات) كلما كان كادرها البشري بدوام كامل أكبر، بينما يكون اعتمادها على المتطوعين كلما كان تمويلها يتم بشكل ذاتي.

#### ٥. الاحتياجات التنظيمية لتطوير قدرات المجتمع المدني في لبنان

بالرغم من مرور أكثر من عقدين من الزمن على توظيفات مجتمع المانحين في بناء قدرات المجتمع المدني في لبنان، بما في ذلك الكثير من الأمثلة القائمة حالياً بعناوين مختلفة أبرزها: MEPI, AFKAR, Development Market Place, Expand Your Horizon, NGO Summer School, NGO Academy وغيرها من منظمات المجتمع المدني، فإن الدراسة تؤكد معاناة هذه المنظمات من ضعف مؤسساتي في قدراتها ومن قلة الانتاجية، مشيرة إلى وجود ثلاثة عوامل داخلية رئيسية تسهم في إضعاف فعالية منظمات المجتمع المدني في لبنان. وهذه العوامل هي: الإدارة، والقيادة، وأنظمة الحوكمة المؤسسية. حيث يتبين أن ٤١،٢٪ من هذه المنظمات تعاني من صعوبة إدارة مواردها البشرية، مقابل ٥٢،٩٪ منها تجد أن إدارة الموارد المالية تحتل المركز الأول في إعاقة عملها.

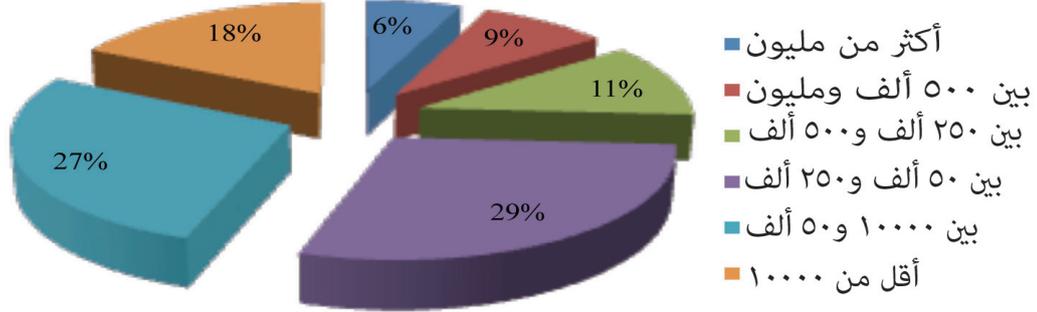
وإلى جانب هذه العوامل فإن دراسة منظمات المجتمع المدني تسفر عن وجود نقص حاد في الخبرات التقنية ذات الصلة بمجالات عملها. مما يتسبب غالباً في عدم التركيز وفقدان ثقة الشركاء في العمل.

وتأتي هذه النتائج على صعيد نقص القدرات بالرغم من مشاركة هذه المنظمات في العديد من البرامج التدريبية المتخصصة في مجالات مثل: إدارة الميزانية، إدارة المعرفة والمعلومات، العلاقة مع الإعلام، مهارات مختصة بالقطاع، التخطيط الاستراتيجي، مهارات التواصل وتشكيل مجموعات ضغط وما إلى ذلك. مما يعتبر مؤشراً لإخفاقات على أكثر من مستوى، منها ما هو متعلق بضعف في تصميم البرامج التدريبية بما يتوافق مع الاحتياجات، ومنها ما يتصل بعجز مسؤولي المنظمات عن تشخيص احتياجاتهم بدقة، أو ما يتعلق أساساً برغبة الجهة المانحة الممولة لتلك البرامج في فرض توجه معين.

#### ٦. تمويل منظمات المجتمع المدني في لبنان

إن غالبية منظمات المجتمع المدني لا تزيد ميزانيتها السنوية عن ٢٥٠ ألف دولار، في حين أن نسبة ضئيلة لا تتعد ٦٪ تزيد ميزانيتها عن المليون دولار كما يبين الرسم البياني التالي:

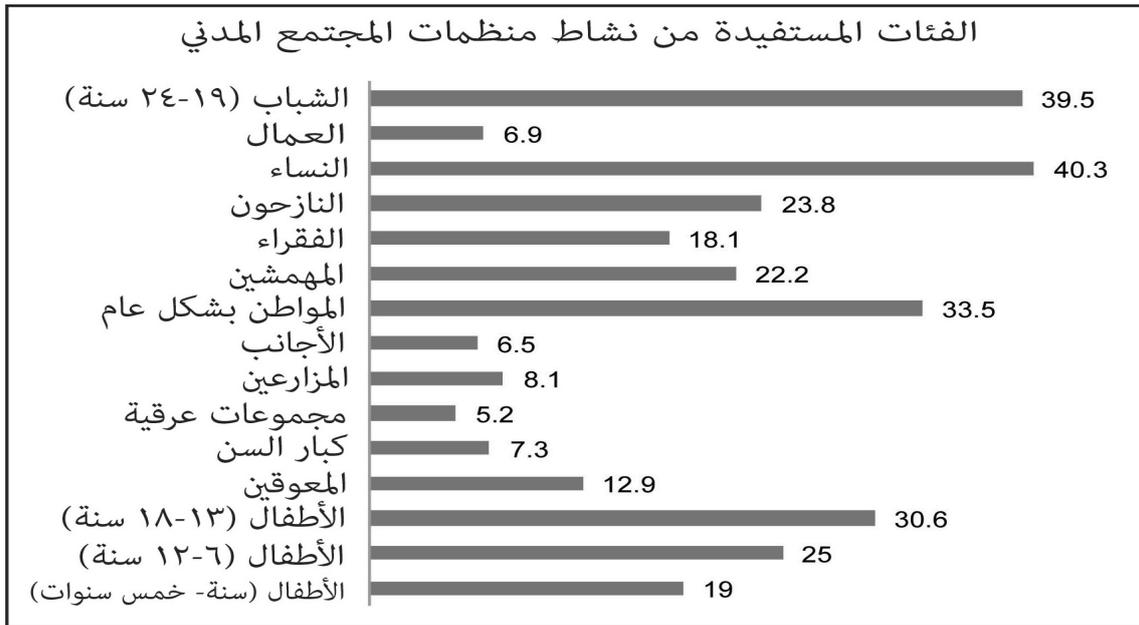
## ميزانية منظمات المجتمع المدني في لبنان



أما بالنسبة لمصدر التمويل فإن ٧٤,٢٪ من منظمات المجتمع المدني تحصل على تمويلها من مانحين ومنظمات دولية. وفيما التمويل الحكومي لا يتعد ١٠,٩٪ فإن نسبة كبيرة من هذا التمويل (٤٣٪) هي عبارة عن منح خاصة لهذه المنظمات. وغالباً ما تشكل الحاجة الماسة للتمويل دافعاً رئيسياً لهذه المنظمات في المساومة على أهدافها والانحراف عن رسالتها الأساسية.

### ٧. الفئات المستفيدة من نشاط منظمات المجتمع المدني

تستحوذ فئات محددة باهتمام منظمات المجتمع المدني بنسبة أكبر من بقية الفئات. حيث يلاحظ على سبيل المثال أن النساء والشباب والأطفال والنازحون يشكلون الحيز الأكبر من هذا الاهتمام بالمقارنة مع المعوقين وكبار السن والعمال والفقراء، كما يتضح من خلال الرسم البياني التالي:



## ٨. التحديات التي تواجهها منظمات المجتمع المدني

تواجه منظمات المجتمع المدني في لبنان تحديات داخلية وخارجية متعددة أبرزها ما يلي:

٨,١ - التحديات الخارجية (الموضوعية): وهي على ثلاثة أنواع توزعت بحسب المنظمات كما يلي:

- تحديات النظام السياسي بما في ذلك غياب الالتزام الحكومي بالإصلاح وتبني سياسات جديدة، ٨,٣٠٪ من المنظمات.

- التهديدات الأمنية بما في ذلك عدم الاستقرار السياسي، ٢,٢٨٪ من المنظمات.

- الإطار القانوني غير الملائم، ٣,٢٣٪ من المنظمات.

٨,٢ - التحديات الداخلية (الذاتية)، وهي على نوعين هما:

- شح الموارد المالية ٥,٦٠٪.

- قضايا الموارد البشرية ٢٧٪.

- المعرفة والمهارات ٥,١٢٪.

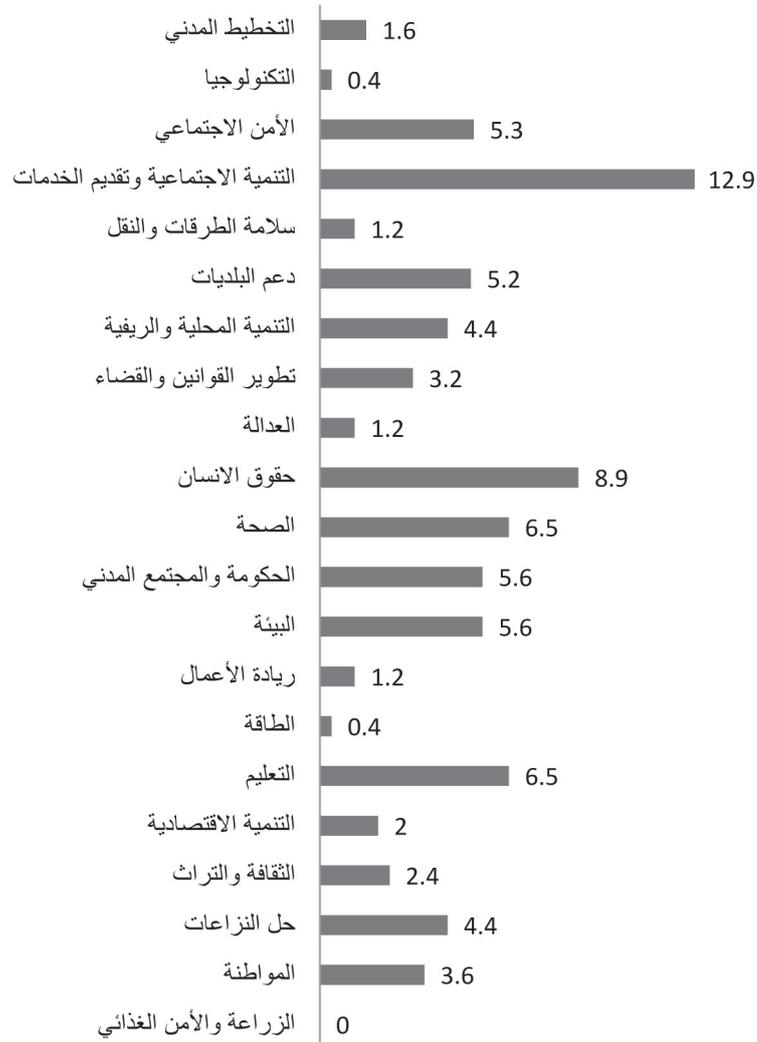
- الحوكمة الداخلية ٥,٦٪.

## ٩. النشاطات القطاعية لمنظمات المجتمع المدني

تشير نتائج المسح إلى وجود قطاعات أساسية لا تشكل أولوية في نشاط الكثير من منظمات المجتمع المدني في لبنان خلافاً للتوقعات. حيث لم تتعد نسبة المنظمات التي تركز في نشاطها على التنمية الاجتماعية ٩,١٢٪ وعلى التنمية الاقتصادية ٢٪ وريادة الأعمال ٢,١٪. مما يعدّ مؤشراً إما لعدم إدراك هذه المنظمات لأهمية الترابط الموجود بين قطاعات معينة على صعيد خلق فرص العمل، أو نتيجة تقاعسها عن إجراء فحص دقيق للاحتياجات قبل وضع برامجها وأولوياتها. وهذا الواقع يتبين من خلال الرسم البياني أدناه.

إلا أنه لوحظ خلال السنوات القليلة الماضية أن قطاع ريادة الأعمال والابتكارات الاجتماعية بات يستقطب اهتمام المزيد من منظمات المجتمع المدني، وذلك تحت وطأة عوامل محددة أبرزها الحاجة الملحة والمتزايدة لإيجاد المزيد من فرص العمل للشباب عن طريق تأسيس المشروعات الفردية، بالإضافة إلى الزخم الذي اكتسبه هذا القطاع بالتزامن مع تفاقم المشكلات الاجتماعية.

### النشاطات القطاعية لمنظمات المجتمع المدني



### ١٠. مستوى انخراط وانتشار منظمات المجتمع المدني

مما لا شك فيه أن الدور الذي يمكن أن تلعبه منظمات المجتمع المدني في تمكين واستقطاب المواطنين يتوقف إلى حد بعيد على قدرتها في الوصول إلى أوسع شريحة ممكنة من الأطراف المعنية على المستوى الوطني وتحقيق التشاركية معها. لكن معطيات المسح تشير إلى أن ٦٢,٦٪ من هذه المنظمات تملك مكتباً واحداً فقط مقابل ٢٧,٤٪ يملكون مكتباً ثانوياً آخر على الصعيد الوطني.

وفي هذا الإطار، فإن ضعف العلاقة بين منظمات المجتمع المدني والأجهزة الحكومية الرسمية، بوصفها أحد أبرز الأطراف المعنيين بالعمل الاجتماعي، يحد أيضاً من قدرة هذه المنظمات في تعظيم تأثيرها وقدرتها على تحريك الموارد والحصول على الدعم. لا بل أن ٢٨,٤٪ من المنظمات المذكورة أفادت عن عدم وجود علاقة نهائياً مع المؤسسات الرسمية على المستوى الوطني، بما في ذلك الحكومة والبرلمان. وغالباً ما تكون العلاقة في حال وجودها بين الطرفين خاضعة لاعتبارات شخصية أكثر منها مؤسسية.

هذه المؤشرات تثير في الواقع مسألة انخراط منظمات المجتمع المدني في عملية تطوير السياسات والتشريعات. حيث يبدو تأثير هذه المنظمات ضعيف جداً في هذه العملية بسبب تواضع إمكانياتها البشرية والمالية، في حين أنها أكثر نشاطاً وانخراطاً على الصعيد المحلي، نظراً للطبيعة القضايا المحلية من جهة وتطورات النزوح السوري الذي فرض نفسه كقضية طارئة وملحة على جدول أعمال الكثير من البلديات ومنظمات المجتمع المدني القائمة في المناطق من جهة أخرى. الأمر الذي رفع من وتيرة التعاون بين الطرفين.

والملاحظ على صعيد السياسات أن نسبة الانخراط في نشاطات ذات صلة بتكوين جماعات ضغط لتغيير السياسات والتشريعات ترتفع بشكل خاص لدى منظمات المجتمع المدني التي تحصل على تمويلها من مانحين دوليين إلى ٥٨,٦٪، مقابل ٣٢٪ فقط لتلك التي تحصل على تمويلها من مصادر حكومية. مما يعني أن الدعم من الجهات الدولية المانحة لمنظمات المجتمع المدني في لبنان موجه بشكل خاص لتمكين هذه المنظمات من الانخراط في تشكيل جماعات ضغط متصلة بإعادة بلورة السياسات وحشد التأييد. دون أن ينفي ذلك نزوع غالبية منظمات المجتمع المدني في لبنان للعمل في مجالات تقديم الخدمات وأعمال التنمية على اختلافها كبديل عن الدولة، كما سبق وأشرنا في الرسم البياني أعلاه. وكذلك تمويل الجهات الدولية المانحة لنشاطات أخرى مثل تنفيذ مشروعات التنمية والبحوث ودعم المجموعات المهمشة وما إلى ذلك.

## ثانياً: على صعيد توصيات الدراسة لتطوير بيئة وعمل منظمات المجتمع المدني في لبنان

تطرح الدراسة مجموعة توصيات لتطوير بيئة وعمل منظمات المجتمع المدني في لبنان، موزعة تحت خمسة عناوين مفصلة على الشكل المبين فيما يلي:

### ١- توصيات عامة

إقرار التشريعات المضادة للفساد وحماية العاملين ضده.  
إنفاذ قانون اللامركزية لزيادة المشاركة وتعزيز المساءلة والفعالية.  
إصلاح القانون الانتخابي وتخفيض سن الاقتراع وضبط المال الانتخابي.  
تمكين الجسم القضائي وتعزيز الأجهزة والمؤسسات الرقابية لإنفاذ حكم القانون.  
تشجيع الوزارات لضخ عنصر الشباب في مشروعاتها، وكذلك وزارة الشباب والرياضة لوضع السياسات الشبابية التي أقرها مجلس الوزراء في الثالث من نيسان ٢٠١٢ موضع التنفيذ.  
تشجيع الوزارات لتعزيز المكوّن النسائي في مشروعاتها ودعم منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال قضايا المرأة، بما في ذلك إقرار مشاريع القوانين الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تطالب بها جمعية المرأة اللبنانية.  
دعم وزارة الداخلية في مكننة سجلات منظمات المجتمع المدني وجعلها متاحة للجمهور.  
دعم وزارة الشؤون الاجتماعية في سعيها لاختيار وتمويل منظمات المجتمع المدني.

### ٢- قضايا ذات أولوية

قضايا قانونية: تمكين منظمات المجتمع المدني من الاطلاع والانخراط بشكل فاعل في إصلاح وإنفاذ ومراقبة تطبيق قانون الجمعيات. بالإضافة إلى تمكين الشباب تحت عمر ٢٠ سنة من الانتساب للجمعيات، بما في ذلك تطوير برنامج وطني للتطوع.

خدمات التعليم والصحة العامة: تمكين منظمات المجتمع المدني للعب دور أكبر في قطاعي الصحة والتعليم بالتعاون والتشاور مع القطاع العام، وذلك في المجالات التالية:

تقديم المعلومات الطبية والتدريب الصحي في المدى القصير، وبعدها دعم هذه المنظمات لردم الفجوة على صعيد خدمات الصحة الوقائية على المدى البعيد.

تعزيز المساءلة والشفافية في إدارة القطاع الصحي وتقييم التحديات بالتعاون مع وزارة الصحة والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

تعزيز القدرة التقنية لمنظمات المجتمع المدني لمواجهة حالات الإدمان وتعاطي المخدرات والعادات السيئة الأخرى كالتدخين وتناول المشروبات الكحولية.

دعم انخراط منظمات المجتمع المدني في تطوير استراتيجية التعليم العالي، خصوصاً في الجامعة اللبنانية بالتعاون مع نخبة من الطلاب الجامعيين.

### ٣- تعزيز قدرة منظمات المجتمع المدني في لبنان، لا سيما في مجالات محددة كالتالي:

- تحسين نوعية برامج التدريب الموجودة المخصصة لبناء قدرات هذه المنظمات بما يتناسب مع احتياجاتها وأطر عملها
- توجيه المنظمات المذكورة باتجاه أطر عمل جديدة أكثر أولوية من جهة وتوفير مردود مالي يضمن استمرارية هذه المنظمات. وذلك من خلال برامج تدريب ممتدة متخصصة بمجالات ملحة كالتعليم والصحة والتخطيط المدني والتشغيل.
- ١- تعزيز التواصل بين صانعي السياسات على المستويين الوطني والمحلي بما يتيح المشاركة الفاعلة لمنظمات المجتمع المدني في صياغة وبلورة السياسات.
- ٢- تطوير دور المنظمات الدولية والمانحين عموماً، خصوصاً لناحية تحسين عملية التواصل مع منظمات المجتمع المدني، في إطار تحديد أفضل للاحتياجات وتصميم البرامج المناسبة لتغطية هذه الاحتياجات. وذلك بما يتناسب أيضاً مع أولويات هذه المنظمات والحكومة على حد سواء. بالإضافة إلى مراعاة الشفافية في التمويل وأغراض المشروعات الممولة.
- ٣- تحديد أربعة أهداف ينبغي أن تشكل محور البرامج المقترحة لدعم منظمات المجتمع المدني في لبنان، وهي:
  - تحسين الأنظمة والهيكلية الداخلية لهذه المنظمات.
  - تعزيز التوجيه الاستراتيجي (في القضايا والمهام) للمنظمات.
  - تحسين الاستدامة التنظيمية والمالية للمنظمات.
  - تعزيز انخراط منظمات المجتمع المدني في تطوير السياسات.

مشروع تطوير إدارة  
مياه الري في قضاء مرجعيون



## ١. مقدمة حول خلفية المشروع

يعتبر لبنان من الدول التي تواجه ندرة المياه وما يترتب عليها من تحديات. فبالرغم من كمية التساقطات الجيدة نسبياً، من المتوقع أن يشهد لبنان عجزاً مائياً في المستقبل القريب. وذلك نتيجة الطلب المتزايد للأغراض المحلية والصناعية والزراعية. ولعل القطاع الزراعي سيكون أكبر المتضررين، بوصفه المستخدم الرئيسي لموارد المياه المتوفرة في البلاد بنسبة تفوق ٦٥٪، خصوصاً مع التراجع الملحوظ في التساقطات، والارتفاع غير المسبوق لدرجات الحرارة وما يترتب عليه من تفاقم نسبة التبخر والتصحر المصاحبة لتغيرات المناخ السائدة. وتكمن أهمية القطاع الزراعي في أنه يشكل المصدر الرئيسي للدخل في المناطق الريفية القليلة السكان، فضلاً عن توفير فرص عمل لا تتطلب مهارات عالية للعمال الفقراء.

وفي هذا الإطار يأتي مشروع «تطوير إدارة المياه في قضاء مرجعيون» كجزء من المرحلة الثالثة والأخيرة من برنامج «مواجهة ندرة المياه - دور القطاع الزراعي» الذي تنفذه منظمة الأغذية والزراعة الدولية (FAO) بالاشتراك مع الحكومة الإيطالية، وبالتعاون مع كل من وزارة الزراعة ووزارة الطاقة والمياه اللبنانيين. ويذكر أن هذه المرحلة تنفذها المنظمة تحت عنوان «تعزيز القدرات الوطنية لمواجهة شح المياه» على المستوى الوطني في كل من الأردن ولبنان ومصر.

ومن المعروف أن قضاء مرجعيون يقع في سهل مرجعيون الخصب البالغة مساحته ٣٠ كلم مربع. ويقطنه ما يزيد عن ٤٠ ألف نسمة، غالبيتهم من كبار السن حيث تشكل الزراعة المصدر الرئيسي لدخل الأسرة في هذه المنطقة. وقد تدهورت البنية التحتية للري في هذه المنطقة، خصوصاً بعد العدوان الصهيوني سن ٢٠٠٦. ولم تتمكن السلطات المعنية من تخصيص ما يكفي من الأموال لتغطية تكاليف إعادة التأهيل. ومما لا شك فيه أن ضعف الحوافز والدراية اللازمة لدى المزارعين لترشيد استهلاك مياه الري المتوفرة قد ساهم في تفاقم المشكلة، إلى حد تراجع إنتاجية المحاصيل.

وعلى ضوء هذه التحديات باشرت المؤسسة الإيطالية غير الحكومية (AVSI) عملها في القسم الشمالي من سهل مرجعيون سنة ٢٠٠٨، عبر تنفيذ مشروعين: الأول يتضمن استبدال قنوات الري المكشوفتين من نبع الدردارة بأنابيب للضخ غير مكشوفة. والثاني تأسيس تعاونية مزارعي الدردارة لإدارة عملية توزيع المياه على المزارعين. وفي العام ٢٠١١ تدخلت منظمة الأغذية والزراعة الدولية (FAO) لمساعدة المؤسسة المذكورة في توسيع نظام الري من الدردارة كي يشمل خمس قرى محيطة بالسهل، وهي: برج الملوك، كفر كلا، الخيام، مرجعيون، والقليلة.

## ٢. أهداف المشروع

يرمي المشروع في نهاية المطاف إلى زيادة الإنتاجية الزراعية عبر تحقيق الهدفين التاليين:

**أولاً- تحسين إدارة مياه الري من خلال أربعة أنشطة رئيسية هي:**

- تنفيذ العديد من الدراسات الفيزيائية والمادية والمسوحات الاجتماعية في المجالات التالية: الهيدرولوجية، الطبوغرافية، الهيدرولوجية والتحاليل المخبرية.

- إقامة ورش عمل لمناقشة سبل تحسين الممارسات وتصميم نظام الري بشكل أفضل.
- تحديث وإعادة تأهيل نظام الري.
- تجربة وتوسيع استخدام الري بالتنقيط.

### ثانياً- زيادة معرفة المزارعين والمؤسسات الضردية بتكنولوجيا الري الحديثة وممارسات الإدارة الرامية

لتعزيز فعالية استخدامات المياه. حيث نفذت عدة أنشطة لتحقيق هذه الغاية، من أبرزها ما يلي:

- تطبيق تجارب حقلية لتقليل الطلب على المياه بالتزامن مع زيادة المحصول الزراعي.
- تصميم مخطط تطوير القدرات من خلال تقنية التعلم عبر العمل والتجربة.
- تصميم برنامج مراقبة لفحص فعالية مخطط تطوير القدرات.
- تنظيم فصول تدريبية للمزارعين.
- إنشاء «وحدة خدمة الري» على مستوى سهل مرجعيون خبرات ومعلومات المزارعين حول أفضل ممارسات الري. وهي تضم خبراء من معهد الأبحاث الزراعية اللبناني والجامعة الأميركية في بيروت.
- تأسيس تعاونية الدردارة وتطوير خطة عمل لها. وتتكون الهيكلية الإدارية للتعاونية من رئيس ومدير ومجلس مديرين منتخب ولجنة رقابة وعاملين اثنين، فضلاً عن عضوية مزارعي السهل. وهي تتولى تشغيل وصيانة نظام الري، إلى جانب التدريب المستمر وتطوير قدرات المزارعين. ويتم تمويل التعاونية بواسطة رسوم الري التي يدفعها المزارعون المستفيدون والمساعدات الممنوحة من الفاو والمؤسسة الإيطالية.

### ٣. إنطلاق المشروع

وقعت إتفاقية المشروع بين الحكومة اللبنانية ومنظمة الفاو في أيلول ٢٠١١ وبوشر العمل بها في الشهر التالي مباشرة. ومع نجاح المرحلة الأولى من المشروع وافقت التعاونية الإيطالية في أيلول ٢٠١٣ على تقديم تمويل إضافي تمهيداً لمباشرة المرحلة الثانية في تشرين الأول ٢٠١٥. وتتم إدارة المشروع عبر ثلاثة أطر إدارية هي: لجنة التوجيه والقيادة: تتخذ القرارات المتصلة بالاستراتيجية والعمليات. وتتكون من المانحين الإيطاليين ومنظمة الفاو ووزارة الزراعة ووزارة الطاقة والمياه وتعاونية الدردارة.

اللجنة الاستشارية المحلية التي تتولى الإشراف على التنفيذ وتقديم التوصيات. وهي تتألف من الجهات الإيطالية المانحة ومنظمة الفاو وتعاونية الدردارة والقرى الخمس التي يشملها المشروع.

وحدة التنسيق المسؤولة عن الأنشطة اليومية للمشروع. وهي بمثابة المنسق العام التقني للمشروع، فضلاً عن الدعم الإداري. وهذه الوحدة تحظى بدعم مباشر من قسم الأراضي والمياه في مركز قيادة الفاو في روما عبر ممثل الفاو المقيم في لبنان.

### ٤. إعادة تأهيل وتحديث أنظمة الري في مرجعيون، وذلك على المستويات التالية:

- توسيع نظام أنابيب الضخ للري. بحيث جرى استبدال قنوات الري المكشوفة بأنابيب لضخ مياه الري، يمكن من خلالها ري ما يفوق ٤٧٪ من مساحة السهل.

- تركيب ١٥٨ جهاز لقياس ومراقبة كمية المياه التي يتم ضخها عبر نظام ري السهل ككل. مما يسمح بإدارة أفضل للموارد المائية المتوفرة.
- صيانة قنوات التصريف للحد من تأثيرات فيضانات مياه الأمطار على الأراضي الخصبة. وهذا الأمر يتطلب صيانة وتنظيف أقيية يزيد طولها عن ١٢ كلم، بالإضافة إلى إنشاء أقيية جديدة بطول يتعدى ٣٠٠.
- العمل على تأهيل بركة الدردارة بوصفها المصدر الرئيسي لمياه ري سهل مرجعيون.

## ٥. توسيع المساحات المروية بالرش والتنقيط

وذلك للحد من الهدر ونسبة التبخر العالية من جهة، وزيادة إنتاجية المحاصيل من جهة أخرى. فقد تم خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٤ تزويد ١٨ مزارعاً جرى اختيارهم وفقاً لمعايير إقتصادية - اجتماعية محددة مسبقاً. وقد تم تزويدهم لاحقاً بتجهيزات للري ومساعدتهم وتدريبهم على كيفية تركيبها واستخدامها، وذلك كمرحلة تجريبية شكلت نموذجاً لبقية المزارعين المهتمين. وقد تجلّى ذلك في زيادة ملحوظة للاستثمارات الخاصة في مثل هذه التقنيات المستخدمة للري. الأمر الذي أدى إلى زيادة في إجمالي المساحة المروية للسهل. مع ذلك، فقد تأكد من خلال دراسات أجرت عام ٢٠١٥ وجود حاجة متزايدة لدى مزارعي الأشجار المثمرة تحديداً، لمزيد من التجهيزات والتدريب على تقنية الري بالتنقيط. خصوصاً بعدما تبين وجود نسبة عالية من الهدر وسوء استخدام مياه الري لدى العديد من المزارعين، وذلك على ضوء دراسة أجرتها "وحدة خدمات الري" سنة ٢٠١٥ تمهيداً لوضع جدول علمي للري وفقاً لنوع المحاصيل ولأوقات الري.

## ٦. مهام إضافية مطلوبة

بالرغم من جهود «وحدة خدمات الري» على صعيد تزويد المزارعين بالدعم الضروري لتصميم وتنفيذ وصيانة أنظمة الري بالتنقيط المناسبة، إلى جانب تحليل وفحص عينات من التربة لتزويد المزارعين ببرنامج التخصيب المناسب، فإنه ما زال يوجد العديد من المهام لتحقيق أهداف هذه الوحدة. الأمر الذي يتطلب بذل جهود من قبل تعاونية مزارعي الدردارة أيضاً، وأبرزها ما يلي:

- صيانة وتنفيذ عدادات التدفق، خصوصاً على منافذ بركة الدردارة.
- تركيب مصافي في بركة الدردارة لتقليل الاختناق في أنابيب الضخ الرئيسية.
- تركيب مضخات مقوية لتحسين الضغط في مجرى النهر.
- تشجيع عملية إدارة المعلومات وتجميع البيانات بشكل كفوء.
- تشجيع المزارعين لتقديم المعلومات الموثوقة حول استخدامات المياه.
- بناء القدرات لتحسين إدارة الري على مستوى الحقل.
- تعزيز وتشجيع التخصيص المنتظم والفعال لتوزيع المياه بين الصنابير عبر التعاونية.

## ٧. بناء القدرات

تولى فريق المشروع بناء قدرات مزارعي سهل مرجعيون على مستويين، وهما:  
أولاً- فصول تدريبية حول نموذج المحاصيل المائية بهدف تحسين فعالية الري وإدارة المياه بشكل أفضل.  
ثانياً- تدريب نظري وعملي للمزارعين على تقنيات الري الحديثة وأساليب التعامل مع مختلف أصناف التربة، إلى جانب تزويدهم ببرامج تتعلق بالتسميد وجدولة مواعيد ري المزروعات المختلفة وصيانة أنظمة الري بالتنقيط.

## ٨. تأثيرات المشروع

يتضح من خلال الدراسات الاجتماعية والاقتصادية الميدانية التي نفذتها الجهات المشرفة على المشروع خلال عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤ أن مشروع ري سهل مرجعيون قد ساهم في زيادة الإنتاجية الزراعية وتحسين المستوى المعيشي لأسر المستفيدة وتعزيز القدرات المحلية والوطنية في إدارة موارد المياه. وقد تجلت هذه النتائج بشكل خاص في استبدال الزراعات التقليدية التي تعتمد على مياه الأمطار بزراعة خضراوات وأشجار مثمرة ذات قيمة مضافة عالية. وإن كان العديد من المزارعين لا زالوا يفضلون تنويع زراعاتهم بهدف توزيع المخاطر، بدلاً من الاقتصار على المحاصيل المشار إليها.

مع ذلك، فإن الدراسات نفسها تؤكد وجود عوامل أخرى غير مياه الري تؤثر على قرارات المزارعين، ومن هذه العوامل على سبيل المثال الطلب المتوقع وأسعار المحاصيل في السوق.

وبالإجمال، فإن المشروع ترك تأثيرات إيجابية على الدخل الصافي للعديد من الأسر الزراعية في المنطقة. وإن كان بعض هؤلاء المزارعين يعتبرون هذه الزيادة في المداخيل مؤقتة وخاضعة لمدى ثبات الإنتاج الخاضع بدوره للعوامل الطبيعية.

يبقى التأثير الأوسع للمشروع على الاقتصاد المحلي مزدوجاً. فمن جهة أدى إدخال نظام الري بالتنقيط إلى تقليص الطلب على العمال الزراعيين، في الوقت الذي بقيت فيه مساحة الأراضي المزروعة على حالها ولم تشهد توسعاً. الأمر الذي من شأنه أن يؤثر سلباً على معيشة المزارعين، ما لم يتمكنوا من إيجاد فرص عمل بديلة. ومن جهة أخرى فإن الميل لانخفاض استخدام الأسمدة أثر كذلك سلباً على المصادر المحلية لتصنيع وتجارة هذه المخصبات. وإن كان لذلك بطبيعة الحال تأثيراته الإيجابية المطلقة على الصحة والبيئة عموماً.

الكلفة الاقتصادية  
لتغير المناخ في لبنان - نظرة أولية



تشير الدراسات الصادرة مؤخراً، ومنها التقرير البيئي الصادر سنة ٢٠١٥ عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP) ووزارة البيئة<sup>(٢)</sup> إلى التكاليف الاقتصادية المرتفعة التي يمكن أن يتحملها لبنان من جراء التغيرات المناخية الناتجة عن استمرار الاحتباس الحراري الناجم عن الانبعاثات العالمية لثاني أكسيد الكربون (CO<sub>2</sub>) وغازات الدفيئة الأخرى (GHGs)، والتي يمكن أن تترجم سواء بشكل مباشر عبر موجات الحر الشديد وتراجع المساقط مع ما يصاحبها من تراجع الانتاج الزراعي، وتقلبات الطقس العنيفة مثل الجفاف والعواصف والفيضانات وانتشار الأمراض وما قد تتسبب به من أضرار مختلفة للاقتصاد والمجتمع، أو غير مباشر من خلال تباطؤ النمو الاقتصادي يفضي إلى تراجع الناتج المحلي الإجمالي (GDP) وضمور الأعمال وارتفاع البطالة مع ما يترتب على كل ذلك من ارتفاع العجز والدين العام وتراجع مستويات المعيشة.

#### ١. التكاليف الاقتصادية المتوقعة نتيجة انبعاثات غازات الدفيئة المتراكمة حتى العام ٢٠١٥

يمكن أن تصل القيمة التقديرية لإجمالي التكاليف الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة من جراء الانبعاثات المتراكمة المسجلة حتى العام ٢٠١٥ بحسب التقرير المذكور إلى مليار و ٩٠٠ مليون دولار سنة ٢٠٢٠، ثم ترتفع إلى ١٣٨ مليار و ٩٠٠ مليون دولار سنة ٢٠٨٠ في حال استمرار المنحى التصاعدي للتغيرات المناخية المذكورة. أي بمعدل ١٥٠٠ دولار و مئة وسبعة آلاف ومئتي دولار على التوالي للأسرة الواحدة خلال الفترة المذكورة. وتبلغ حصة خزينة الدولة من الخسائر المشار إليها مع الافتراض باستمرار دورها الحالي ٦١٠ ملايين دولار لسنة ٢٠٢٠ ترتفع إلى ٤٤ مليار و ٣٠٠ مليون دولار سنة ٢٠٨٠، وذلك بحسب الجدول التالي:

الجدول رقم ١: التكاليف الاقتصادية المتوقعة بسبب تغيرات المناخ في لبنان المسجلة حتى العام ٢٠١٥

التكاليف المتوقعة	٢٠٢٠	٢٠٤٠	٢٠٨٠
الأضرار السنوية المباشرة من حالات الجفاف في لبنان في لبنان (مليون دولار)	٣٢٠	٢٨٠٠	٢٣٢٠٠
الناتج المحلي الإجمالي الفائق في لبنان (مليون دولار)	١٦٠٠	١٤١٠٠	١١٥٧٠٠
نسبة التراجع في الناتج المحلي الإجمالي	٣٪	١٤٪	٣٢٪
إجمالي التكلفة للبنان (مليون دولار)	١٩٠٠	١٦٩٠٠	١٣٨٩٠٠
معدل التكلفة للأسرة المعيشية الواحدة في لبنان	١٥٠٠	١٣١٠٠	١٠٧٢٠٠
حصة الحكومة (مليون دولار)	٦١٠	٥٤٠٠	٤٤٣٠٠

٢ – Economic Costs to Lebanon from Climate Change: A First Look, UNDP & Lebanese Ministry of Environment & Global Environment Facility, 201

٢. التكاليف الاقتصادية المتوقعة نتيجة انبعاثات غازات الدفيئة المتراكمة في الأعوام ٢٠٢٠ و ٢٠٤٠ و ٢٠٨٠

يفترض التقرير وجود سيناريوهين أعلى وأدنى لحجم التكاليف الاقتصادية التي سيتحملها لبنان نتيجة انبعاثات غاز الدفيئة (GHGs) عالمياً في السنوات الثلاث ٢٠٢٠ و ٢٠٤٠ و ٢٠٨٠ في حال استمرار وتيرة نمو هذه الانبعاثات على ما هي عليه حالياً، وذلك على الشكل التالي:

الجدول رقم ٢: القيمة الحالية للتكلفة الاقتصادية لانبعاثات غازات الدفيئة في السنوات ٢٠٢٠ و ٢٠٤٠ و ٢٠٨٠ وفق السيناريو الأعلى

السنة	٢٠٢٠	٢٠٤٠	٢٠٨٠
إجمالي التكلفة (مليون دولار)	٢١٢٠٠	٨٠٧٠٠	١٠٠٩٧٠٠
متوسط التكلفة للأسرة الواحدة دولار	١٦٤٠٠	٥٧٣٠٠	٧٢١٩٠٠
حصة الحكومة (مليون دولار)	٦٨٠٠	٢٥٨٠٠	٣٢٢٠٠٠

فالقيمة الحالية للتكاليف الاقتصادية التي ستندفق نتيجة الانبعاثات في السنوات ٢٠٢٠ و ٢٠٤٠ و ٢٠٨٠ بحسب السيناريو الأعلى هي بحدود ٢١,٢ مليار دولار و ٨٠,٧ مليار دولار وأكثر من تريليون دولار على التوالي. وتصبح هذه التكاليف ملموسة بشكل أكبر في العقود التي تلي السنوات المشار إليها. ولكن يمكن أن يشهد لبنان قدراً أقل من التكاليف في حال اتخذت تدابير عملية للحد من الانبعاثات العالمية طبقاً للسيناريو الأقل التالي:

الجدول رقم ٣: القيمة الحالية للتكلفة الاقتصادية لانبعاثات غازات الدفيئة في السنوات ٢٠٢٠ و ٢٠٤٠ و ٢٠٨٠ وفق السيناريو الأدنى

السنة	٢٠٢٠	٢٠٤٠	٢٠٨٠
إجمالي التكلفة (مليون دولار)	١٥٢٠٠	٣٠٨٠٠	٩١٣٠٠
متوسط التكلفة للأسرة الواحدة دولار	١١٧٠٠	٢١٩٠٠	٦٥٢٠٠
حصة الحكومة (مليون دولار)	٤٨٠٠	٩٨٠٠	٢٩١٠٠
الوفورات المحتملة في التكلفة جراء الحد من الانبعاثات العالمية			
الوفورات المحتملة (مليون دولار)	٦٠٠٠	٤٩٩٠٠	٩١٨٤٠٠
الوفورات المحتملة (النسبة المئوية)	٢٨	٦٢	٩١

ومن الواضح بحسب السيناريو الأخير أنه يصبح متاحاً للبنان تحقيق وفر كبير في حجم التكاليف الاقتصادية التي سيتحملها من جراء الانبعاثات العالمية لغاز الدفيئة، في حال اتخاذ إجراءات فاعلة على الصعيد العالمي للحد من هذه الانبعاثات. وتبلغ نسبة هذا الوفر ٢٨٪ سنة ٢٠٢٠ وتصل إلى ٩١٪ سنة ٢٠٨٠. وذلك بالمقارنة مع السيناريو الأول.

### ٣. توزيع أضرار الانبعاثات العالمية إقتصادياً واجتماعياً على الصعيد المحلي

يرجح أن تظل التكاليف المترتبة على التغيرات المناخية العالمية مختلف الفئات والشرائح الاقتصادية والاجتماعية في لبنان. بما في ذلك كل شخص وعائلة ومؤسسة وشركة ومزرعة وجماعة ومنطقة على امتداد الأراضي اللبنانية، مع الإشارة أن التكاليف المشار إليها يحتمل أن تكون مضاعفة على صحة الإنسان بما يجعلها عرضة لمخاطر كبيرة. وفي هذه الحالة تتجسد التكاليف في احتمال زيادة معدلات الوفاة، نتيجة ارتفاع الضغط والأمراض القلبية وسوء التغذية والإسهال والملاريا والفيضانات، وفي الزيادات المحتملة المتصلة بحالات العجز والإصابات المرضية. حيث تقدر قيمة تلك التكاليف للأعوام ٢٠٢٠ و ٢٠٤٠ و ٢٠٨٠ بأسعار سنة ٢٠١٥ بحدود ٤٧،٢ مليار دولار و ٥٤،٧ مليار دولار و ٦١،٤ مليار دولار على التوالي بالنسبة لأخطار زيادة معدلات الوفاة، و ١٧٨ مليار دولار و ١٩٤،٣ مليار دولار و ١٩١،٥ مليار دولار على التوالي بالنسبة لأخطار زيادة الأمراض وحالات العجز.

أما الضحية الرئيسية الثانية للتغيرات المناخية فهو القطاع الزراعي، الذي سيشهد تراجعاً كبيراً في حجم إنتاجه تصل قيمته إلى ٣٠٠ مليون دولار سنة ٢٠٢٠ ثم يرتفع إلى مليارين و ٣٠٠ مليون دولار سنة ٢٠٨٠. يلي ذلك كلفة المعيشة التي سترتفع نتيجة ارتفاع أسعار الأغذية العالمية، خصوصاً في بلد مثل لبنان يستورد ما يفوق ٨٠٪ من احتياجاته الغذائية. هذه المعطيات يعرضها الجدول التالي بشيء من التفصيل:

الجدول رقم ٤: توزيع الأضرار الانبعاثات العالمية إقتصادياً واجتماعياً على الصعيد المحلي بحسب الفئات والشرائح (مليون دولار بأسعار ٢٠١٥)

٢٠٨٠	٢٠٤٠	٢٠٢٠	الكلفة المحتملة
أ. التكاليف الناجمة عن آثار تغير المناخ على الزراعة والإمدادات الغذائية			
٢٣٠٠	٨٦٠	٣٠٠	١. تخفيضات في الإنتاج الزراعي في لبنان
٢٨	١٧	١٠	٢. تخفيضات في إنتاج القمح والذرة
٣٢	٣٢	١٣	٣. تخفيضات في حصاد الأسماك
٥٠٠٠	١٧٠٠	٤٧٠	٤. زيادات في أسعار الأغذية العالمية
ب. التكاليف الناجمة عن آثار تغير المناخ على المياه			
١٢٠٠	٣٢٠	٢١	١. تخفيضات في إمدادات المياه الزراعية والمنزلية / الصناعية
١١٠	٣١	٣	٢. تخفيضات في إمدادات المياه لتوليد الطاقة الكهربائية
ج. التكاليف الناجمة عن الكوارث الطبيعية المتعلقة بالمناخ			
١٦٠٠	٣٦	٧	زيادات في حالات الجفاف والفيضانات / الانهيارات الأرضية والعواصف
د. التكاليف الناجمة عن آثار تغير المناخ على السياحة			
١٨٠٠	١٦٠	٢٢	تخفيضات في جاذبية الموارد الساحلية في لبنان
هـ. التكاليف الناجمة عن آثار تغير المناخ على استهلاك الكهرباء			
٣٤٨٠٠	٩٠٠	١١٠	زيادات في الطلب على التبريد
و. التكاليف الناجمة عن آثار تغير المناخ على الصحة البشرية			
٦١٤٠٠	٥٤٧٠٠	٤٧٢٠٠	١. زيادات في أخطار الوفاة
١٩١٥٠٠	١٩٤٣٠٠	١٧٧٩٠٠	٢. زيادات في أخطار المرض أو العجز
ز. التكاليف الناجمة عن آثار تغير المناخ على النظم الإيكولوجية			
٣٣٠	١٥٠	٦٢	١. تخفيضات في التنوع البيولوجي
١٧٠	٧٨	٢٩	٢. زيادات في تدهور الأراضي
٣٢٠	١٤٠	٥٩	٣. زيادات في مستوى سطح البحر
ح. التكاليف الناجمة عن آثار تغير المناخ على المجتمع			
٨٦٠٠	٨٤٠	٣٨	١. زيادات في حالات العنف جراء ارتفاع درجات الحرارة
١٤٠٠	١٦٠	٤٣	٢. تخفيضات في إنتاجية العمال جراء الإجهاد الحراري
٢٨٠	٥١	٢٢	٣. تخفيضات في إنتاجية العمال جراء سوء التغذية مرحلة الطفولة
٣٢٠	١٣٠	٥٧	٤. زيادات في حالات الهجرة الداخلية

والجدير ذكره أن التقديرات التي توصل إليها هذا التقرير حول التكاليف الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن انبعاثات غازات الدفيئة عالمياً والتي يرجح أن يواجهها لبنان تبقى جزئية ولا تعطي صورة شاملة عن هذه التكاليف. وذلك لعدة أسباب أبرزها ما يلي:

محدودية المعلومات والبيانات المتوفرة التي تسمح بالتوصل إلى تقديرات نقدية موثوقة للكثير من التكاليف الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن التغيرات المناخية عالمياً.

إن التقرير لا يأخذ بعين الاعتبار الكثير من الحالات التي يمكن أن تطرأ، وبالتالي تؤدي إلى مضاعفة التكاليف المشار إليها. ومن هذه الحالات نذكر على سبيل البيان ما يلي:

زيادة انبعاثات غازات الدفيئة بسرعة أكبر من المتوقع.

أن تكون تأثيرات هذه الانبعاثات على المناخ وبالتالي على الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية أكثر من المتوقع.

أن يضع المجتمع قيم أكبر للأنظمة ذاتها المشار إليها أعلاه.

لذلك، ينبغي للمرء أن يتوقع تجاوز التكاليف الاعتيادية التي سيقترضها تغير المناخ على لبنان الأحجام الواردة في هذا التقرير، حتى ضمن السيناريو الأعلى.

#### ٤. خيارات لتجنب تكاليف التغيرات المناخية

يتطلب تقليص تكاليف التغيرات المناخية بالدرجة الأولى الحد من هشاشة وانكشاف مختلف أنواع رأس المال: البشري والطبيعي والاجتماعي والثقافي للمخاطر المتصلة بالمناخ. ولتحقيق هذه الغاية يمكن اتخاذ مجموعة من التدابير نورد بعضاً منها على سبيل المثال في الجدول أدناه:

الجدول رقم ٥: إجراءات للحد من مخاطر التغيرات المناخية على مخزون رأس المال البشري والمادي والطبيعي للبنان

المقصد	الإجراءات المطلوبة
١. تعزيز رأس المال البشري	<ul style="list-style-type: none"> <li>- تحسين وعي الأفراد للمخاطر المتعلقة بالمناخ.</li> <li>- تحسين التعليم والتغذية والصحة، إلخ.</li> <li>- الحد من تهمة المرأة وغيرها.</li> <li>- الحد من عدد الفقراء.</li> <li>- تنويع المهارات والنشاطات الاقتصادية.</li> <li>- تعزيز مهارات الإستجابة للضغوط المتصلة بالمناخ.</li> </ul>
٢. المحافظة على رأس المال الطبيعي	<ul style="list-style-type: none"> <li>- الحد من الضغوطات غير المناخية على النظم البيئية.</li> <li>- حفظ الأراضي الرطبة والتربة وخرانات المياه الجوفية وغيرها من الموارد.</li> <li>- إقامة إدارة بيئية للموارد الطبيعية ذات قاعدة مجتمعية.</li> <li>- الحد من مخاطر انقراض الأنواع وخسارة الموئل.</li> <li>- تعزيز مرونة النظم الإيكولوجية في مواجهة الضغوط المتعلقة بالمناخ.</li> </ul>
٣. الحد من هشاشة رأس المال المادي	<ul style="list-style-type: none"> <li>- تحسين وعي وفهم المجتمع لمخاطر المناخ بشكل عام ولأنواع محددة من رأس المال المبنى.</li> <li>- سحب التنمية من المناطق العالية المخاطر، مثل السهول المعرضة للفيضانات.</li> <li>- تدعيم أماكن السكن والعمل لمقاومة مخاطر المناخ كالعواصف.</li> <li>- الحد من مخاطر تلف بنى تحتية أساسية: كالاتصالات والنقل والمياه ومياه الصرف الصحي ومراكز الرعاية الصحية والكهرباء، إلخ.</li> <li>- تعزيز مرونة بنى تحتية أساسية في مواجهة الضغوط المتعلقة بالمناخ.</li> </ul>
٤. تعزيز رأس المال الاجتماعي	<ul style="list-style-type: none"> <li>- تحسين فهم ووعي المجتمع لمخاطر المناخ بشكل عام ولأهمية مؤسسات محددة وللعلاقات الإنسانية.</li> <li>- تحسين خطط التكيف وأنظمة إدارة مخاطر الكوارث.</li> <li>- الحد من مخاطر تعطيل خدمات أساسية.</li> <li>- تشجيع تنمية برامج التأمين والمشاركة فيها.</li> <li>- تحسين إمكانية الوصول إلى المعلومات والموارد المالية والتكنولوجيا.</li> <li>- تعزيز مرونة استجابة الأنظمة الاجتماعية للضغوط المتصلة بالمناخ.</li> </ul>
٥. تعزيز رأس المال الثقافي	<ul style="list-style-type: none"> <li>- تحسين فهم المجتمع ووعيه حول مخاطر المناخ على موارد نشاطات مهمة ثقافياً.</li> <li>- الحد من المخاطر على مواقع تراثية وموارد ثقافية أخرى تهتم مجموعات ومجتمعات ثقافية مختلفة (ريفية وحضرية).</li> <li>- تعزيز مرونة رأس المال الثقافي في مواجهة الضغوط المتعلقة بالمناخ.</li> </ul>

والجدير ذكره أن الإجراءات المشار إليها أعلاه ينبغي أن تركز ليس فقط على الحد من هشاشة الأسر والمؤسسات والتجمعات في مواجهة المخاطر المتصلة بالمناخ وحسب، وإنما تعزيز مرونة هذه العناصر في مختلف الأوضاع التي يمكن أن تحدث. ولذلك فإن التخطيط والتنفيذ الفعال لاستراتيجيات تقليص الهشاشة وتعزيز المرونة سوف تتطلب ما يلي:

الإنخراط الواعي والمدروس لمختلف المؤسسات والأطراف المعنيين.

تضافر جهود مختلف المستويات المكانية والحكومية والمؤسسية وعامة الشعب.

الاستجابة للهواجس حول كل من فعالية وإنصاف تدابير إدارة المخاطر.

إدراك التفاوت في المخاطر المتصلة بالمناخ. فإذا كان بعضها يتضمن أحداث مفاجئة وحادة مثل الطقس المتطرف، ليس بالضرورة أن تحدث في بعضها الآخر. وفي المقابل، على سبيل المثال، فإن الارتفاع التدريجي في معدلات الحرارة السنوية ربما يؤثر سلباً مع مرور الوقت في مستويات معيشة الأسر والعمال بنفس المستوى أو أكثر مما قد تتسبب به العواصف الهوجاء وموجات الحر.

تطبيق المبادئ السليمة لإدارة وتقييم المخاطر. مما يفترض وجود تصور متكامل عماده وضوح الأهداف والإدراك التام لكل الاحتمالات والنتائج والاستخدام الجيد للمعلومات والبيانات المتاحة واتخاذ القرارات بشفافية.

استخدام الحوافز ومتطلبات تشجيع السلوكيات التي تحد من المخاطر.

الاستفادة من الأدوات المالية المخصصة لحالات المخاطر، كالتأمين المصمم بشكل ملائم والصناديق المشتركة لمواجهة المخاطر والوصول إلى الموارد المالية خلال وبعد حالات الطوارئ المناخية.

## خاتمة

لا بد لنا في هذا المقطع الختامي من الإشارة الى أهم المعاني التي دلت عليها هذه الدراسة وبشكل موجز ومركز دون الإتيان بمعطى جديد وإنما الاكتفاء بالنواحي التي تناولتها الدراسة وما نتج عنها، وعليه فإن ظاهرة التضخم وبعدها غير المستفحلة بشكل كبير في لبنان، ولكن هناك بيئة مولدة لها في الاقتصاد والمجتمع اللبناني تشير الى إمكانية استفحالتها وانعكاسها بشكل خاص على المستوى المعيشي للسكان.

والمعطيات التي تم تناولها تشير الى بنية الاقتصاد اللبناني المولّد لهذه الظاهرة، وإن التطورات النقدية لا تفسر وحدها العديد من الظواهر والعمليات التضخمية، وإن الاختلالات الهيكلية ليست سوى ترجمة صادقة لتفاقم حدة الاختلال بين حجم وبنيان الطلب الشكلي من ناحية وبين حجم وتركيبية عرض السلع والخدمات من ناحية اخرى، وما يرتبط بذلك من علاقات اقتصادية خارجية تعكس درجة انفتاح وانكشاف أكبر للإقتصاد اللبناني. وقد أثر التضخم في المجتمع اللبناني على العادات الاستهلاكية وأنماط السلوك ونظام القيم وتوزيع الدخل والثروات في المجتمع. ولهذا يصعب اختزال ظاهرة التضخم بكونها ظاهرة اقتصادية يمكن معالجتها من خلال الادوات السياسة النقدية والمالية.

ولذا، فإننا في هذه الدراسة الموجزة، ننادي بتغيرات هيكلية جذرية على المدى الطويل في الاقتصاد اللبناني، الى جانب المعالجات الآنية التي تعالج آثار أو نتائج التضخم سواء من خلال المعالجة النقدية الآنية أو من خلال التقييس الذي يتناول القوة الشرائية للسكان.

إن السير في برنامج طويل المدى من هذا النوع، يتطلب فيما يتطلبه قدرات عالية لإنتاج البيانات الإحصائية الشاملة والدقيقة، من أجل استخدامها في التشخيص أو صوابية القرار الممتلك للمعلومة الدقيقة.

## المراجع :

مديرية الاحصاء المركزي/ لبنان:

الصفحة الالكترونية

Beirut – ٢٠١٠ Statistical year book

محمود عبد الفضيل:

مشكلة التضخم في الاقتصاد العربي – مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت ١٩٨٢ .

رمزي زكي: مشكلة التضخم في مصر – الهيئة المصرية العامة للكتاب – مصر ١٩٨٠ .

مسعود ضاهر: تاريخ لبنان الاجتماعي – دار الفارابي – بيروت ١٩٧٤ .

المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية – الأساليب الإحصائية لقياس التضخم – بغداد ١٩٨٤ .

6- UNDP, Support to Lebanese public institutions, under the Lebanon crisis plan 2015.

7- Beyond institute and implemented by Transtec institution , “ Mapping Civil Society Organizations in Lebanon” , 2015.

8- FOA, “ Development of Water Management in the Gaza of Marjayoun- final report” , Rome 2016.

9- UNDP & MOE , Economic Costs to Lebanon from Climate Change: A First Look” , 2015



Accordingly, Italian donors in collaboration with Ministry of Agriculture and Ministry of Water and energy and FAO have been implementing a number of projects to reduce water stress to improve food security and the eradication of poverty especially in rural areas. Chapter Three is a project summary refers to "Development of water management in the Caza of Marjayoun Project", where this project foresees the following results improving water management in irrigation; increasing the farmers and institutional personnel knowledge regarding new irrigation technology and management practices to enhance the efficiency and the productivity of water use.

Chapter four presents key points of the environmental report issued by UNDP in collaboration with Ministry of Environment in 2015 concerning the estimated economic cost of climate change impacts on Lebanon's households, businesses, communities, and government might expect till 2080. Climate change is the biggest threat to the realization of sustainable development, as climate risks are more and more affecting both human communities and ecosystems. In addition, it includes summary of right principles and approaches that can reduce Lebanon's vulnerability to changes in climate and for reinforcing its ability to respond to changes in a positive, productive way.

Despite its declining importance as an urgent national economic policy priority, inflation will still have impact on wages, series of ranks and salaries, distribution of wealth. Thus, the final chapter of this issue deals with the inflation problem in Lebanon.

## Introduction

Syrian crisis has exacerbated the suffering of Lebanon due to the influx of hundreds of thousands of Syrian and Palestinian refugees into Lebanon seeking out, food, shelter, and job opportunities. Therefore, it is hosting more than 1.1 million Syrian refugees according to the last data released by UNHCR, this burden far exceeds Lebanon that on other hosting countries with respect to population number and land area.

This influx of refugees since 2011 has put a large strain on the country's economy and infrastructure, which are inherently fragile, as well as delicate social balance. According to World Bank the estimated cumulative losses of Lebanese economy is 7.5b USD by end-2014.

In order to overcome these issues, the Lebanese government in collaboration with national and international partners has elaborated a comprehensive and integrated strategy to address long-term poverty and social tensions called "The Lebanon Crisis Response Plan (LCRP)". Chapter one is devoted to give an overview of the key results achieved with this plan till the end of 2015.

Furthermore, non-governmental organizations and civil society organizations have gained legitimacy and influence worldwide; and undoubtedly, they have an essential role in tackling our societies' numerous issues. In the absence of effective state institutions civil society in Lebanon has played a major role in addressing social and economic issues especially in the light of recent Syrian crisis. Chapter two will present the research findings of the survey that was conducted by Transtec and funded by the EU as a part of "Regional Capacity building program for Civil Society – South Facility", and aimed to provide reliable information of the state of civil society in Lebanon, in order to enhance their role in Lebanese society.

The growing global water demand and changing climate/rainfall patterns coinciding with rapid population growth rate, pose a growing threat to food security and poverty alleviation. In light of last local and international studies, Lebanon is expected to have water shortage problems as demand from domestic, industrial, agricultural users increases despite of its precipitation level due to repeated and misguided government policies in water sector.

Second: Study recommendations regarding ecosystem development activities of civil society organizations in Lebanon .....	47
--	----

**Chapter Four: Development of Irrigation Water Management in the Caza of Marjayoun .....** 49

1. Project Background .....	51
2. Purposes of the Project .....	51
3. The Project Initiation Phase .....	52
4. Rehabilitation and modernization of irrigation systems in Marjayoun .....	52
5. Expansion of irrigated areas using drip and sprinkler irrigation systems .....	53
6. Additional tasks required .....	53
7. Capacity building .....	54
8. Project impacts .....	54

**Chapter Five: The economic cost of climate change in Lebanon: A first overview .....** 55

1. The expected economic costs as a result of the accumulated greenhouse gas emissions until year 2015 .....	57
2. the expected economic costs as a result of the accumulated greenhouse gas emissions in the years 2020 and 2040 and 2080 .....	58
3. Distribution of global emissions damage economically and socially at the local level .....	59
4. Options to avoid the costs of climate change .....	61

**References .....** 65

## Table of contents

<b>Introduction</b> .....	7
<b>Chapter One: Inflation in Lebanon: concept, measurment, sources, impacts, solutions</b> .....	9
1. Concept and measurment of inflation in Lebanon .....	13
2.Sources of inflation .....	14
3.Impacts of inflation .....	19
4.Solutions for inflation .....	20
<b>Chapter Two: Support to Lebanese Public Institutions under the Lebanon crisis Response Plan 2015</b> .....	23
1. Plan Features .....	25
2. Support to social institutions .....	26
3. Support to Education Institutions .....	27
4. Support to Energy and Water Institutions .....	29
5.Support to Municipalities and Unions of Municipalities .....	31
6. Support to health institutions .....	32
7. Support to Ministry of Agriculture .....	33
8. Other additional forms of support to public institutions .....	35
<b>Chapter Three: Mapping civil society organizations in Lebanon: An Empirical Study</b> .....	37
First: The role of civil society organizations in Lebanon .....	39
1. The definition of civil society organizations .....	39
2. Factors affecting the civil society organizations' strategies .....	40
3. The functions of civil society organizations in Lebanon .....	42
4. The essential characteristics of civil society organizations in Lebanon .....	43
5. Organizational needs for building capacity of civil society in Lebanon .....	43
6. Financing sources of civil society organizations in Lebanon .....	43
7. Beneficiaries of civil society organizations .....	44
8. Challenges faced by civil society organizations .....	45
9. Sectors covered by civil society organizations .....	45
10. The level of engagement and expansion of civil society organizations .....	46



المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق  
The Consultative Center for Studies and Documentation

A scientific institution meant with the fields of research and information

**The Development report:**

Monitors, summarizes and translates the most important Lebanon-related development projects, researches and studies issued by the international research centers, and private and public institutions.

**Prepared by:**

Department of Economic Studies

**Issued by:**

The Consultative Center for Studies and Documentation

**Date of publication:**

October 2016

**Volume:** Fifteen

**First edition**

**All rights reserved for the center**

Bir Hassan- Al Assad Highway- Behind the Fantasy World-

Al Inmaa Group Building- 1st floor

**Land phone:** 01 /836610

**Fax:** 01 /836611

**Cell phone:** 03 /833438

Baabda 10172010

Beirut-Lebanon

P.o.Box: 24/ 47

**E-mail:** [dirasat@dirasat.net](mailto:dirasat@dirasat.net)

[www.dirasat.net](http://www.dirasat.net)

# **The Development Report**

**October 2016**

**Volume Fifteen**

